14 فبراير

نشرة دوريّة تصدر عن المجلس السّياسيّ في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير- البحرين

العدد التّاسع ▪ شهر يناير ▪ كانون الثاني 2026

الهجلس السياسي



- لجنة الشّهداء وضحايا التعذيب: حكاية التأسيس
- من انتفاضة الغواصين إلى شهيد شهركان
- حوار خاص مع كريمة سيد شهداء الأمّة
- السّيد عباس شبّر: السّيادة في الشّرع
- البحرين تحيي عيد الشهداء.. وتتضامن مع الأستاذ مشيمع

شهداؤنا مشاعل النور

17 ديسمبر عيد الشهداء

العدد التاسع

الفهرس

كلمة أولى:طاغية برتبة "خادم صغير" 3
ملف العدد: حكاية لجنة الشّهداء 4
من الميدان: حراك شعبي حافل 12
مقال رأي: بقلم عباس المرشد 14
ملف العدد: حكاية الشهيد عبد الله يوسف 15
انتفاضة الغواصين: قراءة في الوثائق والوقائع 18
حوار العدد: مع كريمة سيد شهداء الأمّة 22
من أنشطة الائتلاف: فعاليات وبرامج متنوّعة 28
إصدارات: سيد شهداء الأمة والبحرين 30
في مثل هذا اليوم: حملة ديسمبر 76 31
منبر: بقلم سيد عباس شبّر 32
بروفايل: الشّهيد عبّاس السّميع 33
ريبورتاج: البحرين مع غزّة.. برّا وبحرا 34
المقابلة: مع الباحث عباس فنيش 39
من الموقف الأسبوعي: الطاغية ينتقم 43
من ملفات الغزو: "إبستين" آل خليفة 44
وجهة نظر: بقلم عبد الإله الماحوزي 47
قراءة في حدث: عريضة البحارنة في ديسمبر 1921 48
من فكر القادة: آية الله قاسم وعيد الشهداء 53
التحليل السياسي: هل يمكن إصلاح الطاغية حمد؟ 55

قالوا

"لابدّ أن نسعى للنيل من آل خليفة، كما نسعى للنيل من آل سعود؛ لإضعافهم وإضعاف استبدادهم، لإسقاط آل خليفة وسنبقى نردّد مع أهل البحرين: (يسقط حمد.. يسقط حمد). لن نتوقف، ولن نتردّد، ولن نستكين، ولن نهين... مصيرنا ومصيرهم واحد، مصيرهم من مصيرنا، ومصيرنا من مصيرهم؛ إنّهم يستمدّون الصمود من صمودنا، ونستمدّ الصمود من صمودهم؛ نحن شعب واحد، لا تفرّقنا الحدود، ولا الهويات المصطنعة؛ شعب واحد، عقيدة واحدة، رحم واحد"

آية الله الشهيد الشيخ نمر
النمر - فبراير 2011

"14 فبراير" دورية تصدر عن المجلس السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، وانتدب رئيسُ المجلس هيئة تحرير للنشرة تحت إشرافه تضم صحافيين وإعلاميين لهم خبرة في الصحافة والإنتاج الإعلامي، وهيئة التحرير هي المعنية بإصدار النشرة لتكون منبرا صحافيا يهتم بالشؤون السياسيّة في البحرين والمنطقة، انطلاقا من الرؤية والمرجعية السياسيّة والفكرية التي يؤمن بها الائتلاف ووفق المحدّدات الوطنية التي تتشارك فيها قوى المعارضة في البحرين. ولا تعبّر محتويات النشرة بالضرورة عن الموقف الرسمي للائتلاف إلا في الموارد التي يُنصّ فيها على ذلك.

صمود مقاومة
ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
المجلس السياسي

كينونة النظام الخليفي:
طاغية بمرتبة "خادم صغير"

■ يصنّف الكيان الخليفيّ الحاكم في البحرين – وفق تصنيفات العلوم السياسيّة والنظريّات الاجتماعيّة لأشكال الحكم – بأنّه نظام حكم "أوتوقراطي"؛ أي تتركّز السلطة السياسيّة بيد شخص واحد (الحاكم/ الفرد)، أو مجموعة صغيرة (القبيلة/ الأسرة)، ويمارس سلطة مطلقة غير محدّدة بقانون (دستور) ولا مساءلة (برلمان)، بل يمتلك كلّ السلطات (السياسية، الاقتصادية، العسكرية) بصلاحيات مطلقة غير مقيدة أو مشروطة، بالتالي؛ فلا توجد انتخابات شعبيّة حرة ونزيهة تفرز حاكما منتخبا، بل يُعيّن بالوراثة، وهو ما يجعل الحكم يتّصف بالاستبداد والفساد؛ إذ يدير البلاد ويتحكّم في ثرواتها من خلال شبكة واسعة من العسكر والموالين، وهم الذين يشكّلون "الدويلة العميقة" داخل الدولة التي تصيغ هندسة "أوتوقراطية مقنعة" على هيئة مؤسّسات شبه منتخبة (برلمان)، وتشكيل لجان رقابة، وهيئات تحقيق ومحاكم، لتكون واجهة لممارسة حكم الفرد، إلى جانب مكنة إعلاميّة تمارس الدّعاية لتلميع صورة الحاكم الفرد، وإخفاء القمع للمعارضين والتحرّكات الشّعبيّة المناهضة لاستبداده وفساده وأفراد عائلته.

هذه التركيبة تعكس كذلك واقع الكيانات والمشيخات الحاكمة في الخليج، التي جاءت نتيجة ترتيبات بريطانيّة – استعماريّة خلال العقود المنصرمة، وتحظى – اليوم – برعاية وحماية أمريكية مقابل هيمنة الإمبريالية الأمريكيّة على منابع النفط والغاز الهائلة، والسيطرة على صادراتها وأسعارها.

إنّ هذه المنظومة الخليجية الهجينة - التي عقدت لقاءها السنوي - تحت عنوان "مجلس التعاون الخليجي" - في العاصمة المنامة في ديسمبر 2025 - لم تكن لها مدخلات (آمال شعوب الخليج وطموحاتهم)، ولا مخرجات (مشاركة شعوب الخليج في صنع قرارتهم)، بل تفرض عليهم القرارات والقوانين وفق أهواء حكّامها، وما يوفّر حماية لعروشهم، وتحديدا الكيان السعودي المهيمن على البيت الخليجيّ، كما يتجلّى في الصراع المتفجر مع الإمارات على ساحة اليمن. أمّا الكيان الخليفي؛ فهو مجرّد ملحق وتابع صغير لآل سعود وللمشغّلين الأمريكيين، ومهما ضخّم الطّاغية حمد من ذاته المبتورة، فهو لا يعدو أن يكون أكثر من خادم لأجندة القوى الإمبريالية وصنّاع القرار في الرياض وواشنطن وتل أبيب، ولن يبلغ درجة أعلى منذ ذلك.





| ملف العدد |

اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب:

محطّات من حكاية التأسيس

1. العام 2002: التأسيس والتحدّي

أُسّست "اللجنة الوطنيّة للشهداء وضحايا التعذيب" في 2002 بفضل جهود شعبيّة ومنظمات أهليّة تظافرت من أجل الدفاع عن هذا الملفّ المهمّ في ظلّ التحوّلات التي شهدتها البحرين آنذاك. ويمكن القول إنّها جاءت حصيلة لتحرّكات ونضالات جماهيريّة قبل تأسيس اللجنة بوقتٍ طويل، وخاصّة بعد انتفاضة التسعينيّات، إذ تحوّلت ذكرى سقوط أوّل شهيدين، هاني خميس وهاني الوسطي، في 17 ديسمبر (1994) إلى عيد سنوي يحييه المواطنون باسم "عيد الشهداء". في نهاية العام 2000م، بدأت السلطة مناورتها المعروفة، وأطلق الطاغية حمد ما يسمّى "ميثاق العمل الوطني" الذي كان يُفترض أن يكون بداية للعودة إلى دستور 73 بحسب الوعود والعهود العلنيّة التي قدّمها حمد لقوى المعارضة، ولكن مع العام 2002 انكشفت خبايا المخطّط الجديد للطاغية، وبدأت خطوات الارتداد تتوالى، ابتداء من فبراير 2002 مع فرْض دستور المنحة، ومرورا بإصدار المرسوم بقانون 56 (2002) الذي شكّل الغطاء المباشر لحماية الجلادين والقتلة من الملاحقة.

2. مرسوم 56: حماية الجلّادين

ليس خافيا أنّ قضيّة الجلاد عادل فليفل كانت محفّزا لضحايا التعذيب في الإسراع لتشكيل إطار لإنصاف الضحايا ومعاقبة المعذبين. ففي شهر نوفمبر 2002 تكثّفت الاجتماعات بين النشطاء على وقع عودة فليفل من الخارج (أستراليا)، بعد أشهر من فراره من البلاد، وجاءت عودته تحت غطاء المرسوم بقانون 56 سيّئ الصّيت كما ردّد مئات من المحتجّين الذين نظّموا في 23 نوفمبر 2002 اعتصاما للمطالبة بمحاكمة فليفل، وقد رفع المحتجّون الذين تجمّعوا أمام وزارة العدل في المنطقة الدبلوماسية شعار "لا حماية للجلادين والمعذّبين"، وقدّم متضرّرون شهادات حيّة تدين فليفل وجلّادين آخرين.

3.عبد الهادي الخواجة: الرعاية والدّعم

إنّ أهمّ موضوعين تسبّبا في استئناف المواجهة بين الشعب وسلطة آل خليفة هما، الأوّل: الانقلاب على دستور 73 وفرْض دستور جديد مفصّل لتكريس استبداد الطاغية، والآخر: ملف الشهداء والضحايا الذي بدأت المحاولات الرسمية للالتفاف عليه. وقد أكّد هذا التوجّه أمين سرّ اللجنة في دورتها الأولى، مجيد ميلاد، الذي قال في فبراير 2003 – أي بعد نحو عام من تأسيس اللّجنة – إنّ هناك اهتزازا في الثقة بين الشعب والسلطة بسبب هذين الموضوعين، مؤكّدا في حينه أنّ اللجنة تأسّست بفضل جهود أهلية عديدة، وعلى رأسها "مركز البحرين لحقوق الإنسان" الذي أسّسه الأستاذ عبد الهادي الخواجة وآخرون، وكان للخواجة دور محوري في رعاية التأسيس وتوفير الدّعم الكامل من خلال المركز.

4.الهيكل الإداري الأوّل: ديسمبر 2002

بعد سلسلة من الاجتماعات التمهيديّة للتأسيس، وبالتزامن مع نشاط ميداني شمل عشرات المناطق لحصر الضحايا؛ تمّ الاتفاق على نظام أساسي للجنة، وعُقد مؤتمر بحضور مئات الضحايا للبدء في إعلان التأسيس.

في ديسمبر 2002 اجتمع حشد من المواطنين



في نادي العروبة لانتخاب الهيئة الإدارية الأولى للجنة. وقد تمّ انتخاب 11 شخصا للإدارة، وهم: السيّد جعفر العلوي (140 صوتا)، السيّدة صديقة الموسوي (120 صوتا)، علي الجلاّوي (114 صوتا)، ليلى دشتي (105 أصوات)، حسن إسماعيل (112 صوتا)، الشيخ علي سليم (107 أصوات)، جمعة الجفيري (99 صوتا)، مجيد ميلاد (99 صوتا)، عبد الرؤوف الشايب (94 صوتا)، ملا عباس الستري (88 صوتا)، ومحمد العكري (81 صوتا)، إضافة إلى أعضاء احتياط، وهم: الشيخ حبيب الجمري (77 صوتا)، عبد الله زيد (60 صوتا)، محمد معراج (47 صوتا)، ونازي كريمي (47 صوتا).

وخلال أسبوعين اجتمعت اللجنة المنتخبة، واتّفقت على عقد اجتماع عمومي كلّ ستّة أشهر. في تلك الدورة، جرى انتخاب السيّد جعفر العلوي رئيسا للجنة، والأستاذ عبد الرؤوف الشايب نائبا للرئيس، كما تمّ اختيار الأستاذ مجيد ميلاد أمينا للسر. وناقشت اللجنة في اجتماعها الأوّل عددا من القضايا المدرجة على جدول أعمالها. ولأنّ الاجتماع سبق بأيام قليلة ذكرى الشهداء (17 ديسمبر)؛ فقد جرى الاتفاق على إصدار بيان في هذه الذكرى تحت عنوان "اليوم الوطني للشهداء". شكّل هذا البيان الإطار الأساسي لعمل اللجنة، إذ أكّد المطالبة بتكريم عوائل الشهداء وضحايا التعذيب وتعويضهم، واعتبار الشهداء الذين ضحّوا في سنوات النضال "شهداء الوطن". شدّد البيان كذلك على "فتح باب التحقيق في أسباب قتلهم، ومحاكمة المسؤولين عن قتلهم، وعن ارتكاب جرائم التعذيب". من جانب آخر، شدّد البيان على إلغاء المرسوم بقانون 56 الذي أصدره حمد "للعفو عن مرتكبي جرائم التعذيب والقتل".

على المستوى العملي، دشّنت اللجنة رسميّا انطلاق مسيرة "اليوم الوطني للشهداء" في 17 ديسمبر من كلّ عام، وانطلاقا من جامع رأس رمان، باتّجاه شارع الحكومة. وعلى مدى سنوات، شكّلت هذه المسيرة العنوان الأكثر تمثيلا للحراك الوطني الذي يحمل ملف الشهداء والضّحايا، ما أعطى اللجنة قوّة إضافية في الداخل والخارج.



5. توسّع برامج اللجنة وأنشطتها

أطلقت اللجنة العديد من الأنشطة والبرامج لتعزيز الأهداف التي أُسّست من أجلها، خصوصا على صعيد الحراك الشعبي والمشاركة في المؤتمرات الدولية. وقد دعت اللجنة في بيان إلى "الشروع في تحرّك سياسي وشعبي لتوفير الدعم الكامل للجنة، والتعريف بها، وبقضاياها، والعمل على تحريك القوى الشعبية تجاه قضايا الشهداء وضحايا التعذيب من خلال المشاركة في الفعاليات التي تدعو إليها اللجنة". وخلال أشهر، اتّسع حضور اللجنة بين المواطنين، خصوصا مع أنشطتها التي لاقت استجابة كبيرة من كلّ شرائح المجتمع، كونها ضمّت أعضاء من كلّ الأطياف والمذاهب.

6. أول توثيق للجنة: 4500 ضحيّة

بعد عام من تأسيسها، وتحديدا في 22 فبراير 2003، أعلن رئيس اللجنة السيّد جعفر العلوي عن توثيق أكثر من 4500 شهادة من المواطنين الذين تعرّضوا للتعذيب. في ذلك الوقت، ضجّت المنابر والمواقع الإلكترونية بهذا الملفّ الذي أحدث صدمة بين الرأي العام، لا سيّما مع متابعة حقوقيين لهذا الملفّ، وبينهم شخصيات دولية مثل اللورد البريطاني إيريك إيفبري (Eric AveBury) – المعروف بدعمه للحراك الشعبي، وتوفي في 14 فبراير 2016 – الذي زار البحرين لأوّل مرّة في ديسمبر 2002 بدعوة من المجتمع الحقوقي المحلّي، وبينها اللجنة. وكانت وجهة اللورد الأولى منطقة سترة لرغبته في لقاء الضحايا مباشرة، كما حضر عشاء خيريا لصالح ضحايا التعذيب نسّقت له اللجنة مع حقوقيين في فندق الخليج، كما تمّ تنظيم لقاء مفتوح للورد في نادي سار، التقى فيه جمعا من ضحايا التعذيب مع توثيق شهاداتهم.



7. استمرار ملاحقة الجلاّد فليفل

في تلك الفترة، تواصل تركيز اللجنة على ملاحقة الجلاد عادل فليفل وتقديمه إلى المحاكمة مع بقية مرتكبي جرائم التعذيب. وبفضل ذلك، تحوّلت ملاحقة هذا الجلاّد إلى عنوان عريض لملاحقة الجلادين والقتلة، كما أوضح السيّد جعفر العلوي في فبراير 2003 بندوة استضافتها جمعيّة الوفاق في مقرّها القديم بمنطقة القفول، وقال إنّ "اللجنة تأسّست أساسا لتطالب بمحاكمة الذين ارتكبوا جرائم القتل والتعذيب، وتعويض عوائل الشهداء واعتبارهم شهداء الوطن من خلال الاعتراف الرسمي بهم، وكذلك تعويض ضحايا التعذيب ومعالجة المتضرّرين".

كما أكّد الأستاذ عبد الرؤوف الشايب أنّ أحد أسباب تأسيس اللجنة هو قرار السلطة (الطاغية حمد) العفو عن مرتكبي جرائم التعذيب عبر مرسوم 56، والذي مهّد في ذلك الوقت لعودة فليفل للبلاد.

8. عريضة شعبيّة لإلغاء مرسوم 54

وفي مايو 2003؛ أعلن السيّد جعفر العلوي عن عريضة موقّعة من 33 ألف مواطن لإلغاء مرسوم 56 سيئ الصّيت، وكشف العلوي في مؤتمر صحافي أنّ العريضة تتضمّن شهادات من 3500 شخص تعرّضوا للتعذيب داخل السّجون خلال فترة الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين. العريضة التي سُلّمت إلى الديوان الملكي؛ دعت إلى تشكيل لجنة قضائية تضمّ ممثلين لجماعات حقوق الإنسان في البحرين للتحقيق في شهادات التعذيب والقتل، ودفع تعويضات للضحايا.

9. نشاط اللجنة في جنيف

تأسيسا على النشاط المحلّي الواسع، دشّنت اللجنة تحرّكها الحقوقي في الأوساط الدولية، وتحديدا في مجلس حقوق الإنسان بجنيف، وقدّمت في مارس 2004 ملفّاتها الموثّقة إلى اللجان المختصّة في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكان المسعى من هذا الحضور الدولي هو التأكيد على استمرار سياسة الإفلات من العقاب في البحرين، وأنّ ضحايا التعذيب يشعرون بالقلق إزاء ذلك، خصوصا مع مرسوم 56 المخالف للمواثيق الدولية في هذا الخصوص. وقد تزامن ذلك مع بدء السلطة حملاتها الأمنية ضدّ نشطاء اللّجنة، واستهدافها المواطنين الذين كانوا يعملون على الترويج للجنة وبرامجها.



10. أول احتجاج عند حلبة فورملا واحد

لم تتوقّف برامج اللجنة الاحتجاجية، فهي أوّل من دعا إلى احتجاج متزامن مع أوّل نسخة لسباقات الفورملا واحد في البحرين، بتأريخ 4 أبريل 2004م. وردّا على ذلك، شنّت السلطة - قبل يوم من موعد الاحتجاج - حملة اعتقالات طالت بعض أعضائها، ومنهم عبد الرؤوف الشايب، وهو ما اعتبرته منظمة هيومن رايتس ووتش محاولة لمنع الاعتصام الذي دعت له اللجنة. وفي العام التالي، وسّعت اللجنة حضورها الدولي، وشاركت في اجتماعات مع اللجنة الدولية لمناهضة التعذيب. وقد عقدت في مايو 2005 ندوة جماهيرية في منطقة البلاد القديم بالتعاون مع مركز البحرين لحقوق الإنسان، تحدّث فيها الشايب والخنجر والخواجة، وعرضوا لمجريات النشاط الخارجي في جنيف.

11. التضييق على ذكرى 17 ديسمبر

جدّدت اللجنة طاقمها الإداري مع كلّ اجتماع عمومي، وحافظت على توازنها وسط بعض اختلافات الرأي بخصوص طريقة التعاطي مع التحدّيات. ونظّمت المزيد من الفعاليات والمشاركات لتثبيت أهدافها على الأرض، والتصدّي لتهديدات السلطة التي لم تتوقّف - على الأقل - منذ تظاهرة عيد الشهداء في ديسمبر 2003 عندما حذّرت وزارة الداخلية باستعمال القوّة، واعتقلت عددا من المشاركين في التظاهرة. على هذا النّحو، فإنّ محاولات السلطة المضادة لم تنقطع، وتزايدت كلّ عام، وصولا إلى العام 2006 الذي شهد توسّعا في خطط السلطة المباشرة ضدّ اللجنة، انطلاقا من التخطيط لإلغاء ذكرى الشهداء بتاريخ 17 ديسمبر، والتشويش على التظاهرة السنوية المركزية في هذا التاريخ. وجرّبت السلطة وسائل متنوّعة في هذا المجال، بما في ذلك تمرير تواريخ أخرى لإحياء هذه المناسبة، اعتقادا منها أنّ إسقاط هذه الذكرى كفيل بإعاقة عمل اللجنة والترصّد لها شيئا فشيئا حتّى الإجهاز عليها.

12. تصاعد الهجمات: يوليو 2004

تعرّضت اللجنة لهجمات متعدّدة الجهات في سبيل الحدّ من قوّة حضورها في الشارع، وتأثيرها الكبير على ملفّ الضحايا. وقد كشف عضو اللجنة المؤسّس الأستاذ عباس عمران - في لقاء صحافي بتاريخ 30 يوليو 2004 - عن هذه الهجمات التي شملت تهديدات مباشرة تعرّض لها بعض الأعضاء، والتشويه الممنهج لأعضاء آخرين، وكذلك محاولات اختراقها من السلطة، إضافة إلى التهم المبرمجة بعدم المهنية وتسييس نشاطها الحقوقي، وكذلك تعرّضها لضغوط من الأصدقاء والمقرّبين.

وقبل ذلك، أوعزت السلطة لأتباعها القيام بتحرّكات مناوئة للجنة، ومنها اللجنة البرلمانية التي عمل جاسم السعيدي على تأسيسها في مايو 2005 تحت عنوان "لجنة الشهداء وضحايا الإرهاب" لتتولى تحقيق أهداف مضادة للجنة وبما يخدم أجندة السلطة. وقد ردّت اللجنة في بيان مشترك مع مركز البحرين لحقوق الإنسان على لجنة "السعيدي"، وأكد الأستاذ خنجر، الناطق باسم اللجنة في حينه، أنّ هذا التحرّك المكشوف لن يوقف الحقّ الإنساني للضحايا، وأشار في ندوةٍ نظّمتها حسينية بن



خميس على هامش مهرجان تأبيني للشهداء بتاريخ 16 ديسمبر 2006؛ إلى استمرار اللجنة في أنشطتها وعدم الخضوع للضغوط التي تتعرّض لها، بما في ذلك التمسّك بإحياء ذكرى الشهداء في 17 ديسمبر وتنظيم التظاهرة السنوية بهذه المناسبة.

13. مشاورات من مع القيادات

في ذلك العام، وتحديدا في فبراير 2006، شهدت اللجنة تطوّرات عديدة نتيجة قدرتها على التأثير العام والضغط على السلطة. لذلك عقدت اللجنة عددا من اللقاءات والمشاورات مع قيادات دينية وسياسية، وبينهم آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي حثّ على ضرورة أن يكون هناك "تمثيل حقيقي للمتضرّرين" من خلال الحصول على "توكيل من قبلهم"، ولكن الشيخ قاسم استبعد إمكان محاكمة المتورّطين في التعذيب "ما لم تتبدّل الأوضاع كلّية نحو ديمقراطية حقيقية".



14. رؤية اللجنة في الحوار والحلّ

في ذلك الوقت تلقّت اللجنة أكثر من مبادرة للحوار معها من أطراف لديها تخويل من أعلى الجهات في السلطة، ولكن قيادات المعارضة آنذاك نصحت اللجنة بضرورة اعتماد مبدأ القوّة والمرونة في نفس الوقت إزاء أية آلية يتمّ طرحها في التفاوض حول هذا الملفّ. وبعد سلسلة المشاورات، حسمت اللجنة ردّها على مبادرات التفاوض، وأكّدت معيار "التعويض العادل" والمساعدة من جانبها في تحقيق هذا الحقّ، بما في ذلك توفير قوائم الضحايا وأسر الشهداء، ولكن اللجنة تجنّبت التنازل عن حقّ القصاص، واعتبرت ذلك شأنا يخصّ أهالي الضحايا. وختمت اللجنة رؤيتها بالتشديد على أنّ "الصيغة الصحيحة لتجاوز هذا الملفّ الشائك إنّما تكون عبر طرح مشروع متكامل للمصالحة الوطنية كما حدث في جنوب افريقيا ودول أخرى".

15. استئنأف استهداف 17 ديسمبر

إضافة إلى مسيرة الشهداء في 17 ديسمبر، شاركت اللجنة، وبالتنسيق المشترك مع منظمات حقوقية وسياسية محلية، في تنظيم المسيرة السنوية في اليوم العالمي للتضامن مع ضحايا التعذيب، في 26 يونيو من كلّ عام، وبدأت الفعالية من العام 2004 وحتى العام 2010، أي مع اندلاع ثورة 14 فبراير 2011. إلا أنّ مسيرة الشهداء كانت محطّ التخطيط الأساسي من جانب السلطة، وسرعان ما أخذ هذا المخطّط بُعده الأمني في 2007 مع استمرار الحصار على إطلاق المسيرة ذلك العام، والذي أدّى إلى اندلاع احتجاجات غاضبة في مختلف المناطق، وشهدت سقوط الشهيد علي جاسم الذي سيكون شرارة لانفجار احتجاجات أشدّ وامتدت أياما عدّة.

في ديسمبر 2008 حوصر موقع انطلاق مسيرة "عيد الشّهداء" بالقوات المدجّجة بالسّلاح، كما توزّعت قوات المرتزقة في

محيط المنطقة الدبلوماسية، وأغلقت عددا من الطّرق والمنافذ بالحواجز في منطقة رأس رمان، كما انتشرت الحواجز حول المناطق المجاورة قبل موعد الذكرى.

ورغم ذلك، تفجّرت التظاهرات في مناطق البحرين، ابتداء من منطقة السّنابس، التي تعرّضت للقمع الوحشي بدعم من مروحية عسكرية، لتعمّ التظاهرات بعدها عموم البلاد وتتواصل حتّى منتصف الليل. وقد شنّت السلطة حملات اعتقال ومداهمات على مختلف المناطق، وعمدت بعدها إلى فبركة اتهاماتٍ مزعومة، وادّعى "جهاز أمن الدّولة" اكتشاف "خلية" تخطّط للقيام بتفجيرات في مناطق مختلفة، وتمّ تقديم 15 مواطنا إلى المحاكمة بهذه التهمة الملفّقة.

16. ذكرى الشهداء: 17 ديسمبر 2009

لم يفلح التدخّل الأمني في إسقاط اللجنة رغم تجدّد أشكال احتواء نشاطها، وواصلت حضورها في شارع الاحتجاج، وصولا إلى الاستعداد لإحياء ذكرى الشهداء في 17 ديسمبر 2009م. شكّلت هذه المحطّة منعطفا مهمّا في تاريخ الاحتجاج الشعبي، لأن ما أسفر عنها أدّى إلى إعادة صياغة المشهد، وأفرز جملة من الأحداث التي مهّدت الأرضية لانطلاق الثورة في 2011. ففي مسعى لمنع انطلاق التظاهرة، حوّلت السلطة البلاد إلى "ثكنة عسكرية مغلقة"، كما عبّر بيان مركز البحرين لحقوق الإنسان، وحوصرت العديد من المناطق بقوات مسلّحة، وانتشرت قوات أخرى في أحياء العاصمة المنامة لمنع المواطنين من التدفّق إلى موقع التظاهرة المعتاد، وحامت مروحيات عسكرية فوق المناطق لتشديد المراقبة وإحكام غلق الطرق. وردّا على ذلك، خرجت تظاهرات في مناطق البلاد، وسرعان ما تحوّلت إلى مواجهات بعد تطبيق العقاب الجماعي بإغراق المناطق بالغازات وإطلاق النار في وجه المتظاهرين.

17. أوج التصعيد: حملة أغسطس 2010

أفرزت تلك الأحداث تموّجا كبيرا في الحراك الشعبي، ودخلت البلاد أجواء من الاحتقان الذي عبّرت عنه سلسلة من الاعتصامات والتجمّعات المعارضة. وسرعان ما شنّت أجهزة السلطة حملتها الأقسى في ذلك الوقت، ونفّذت هجمة أمنية أسفرت عن اعتقال عشرات من القيادات والنشطاء، ممّن عُرفوا بمجموعة "أغسطس 2010"، وبينهم الناطق باسم اللجنة، عبد الغني الخنجر. وقد وثّقت المنظمات الحقوقية التعذيب الوحشي الذي تعرّض له المعتقلون، وشكّل هذا الملفّ عنصرا إضافيّا لاحتقان الوضع العام في البلاد، واندلاع المزيد من الاحتجاجات، وصولا إلى تفجّر ثورة 14 فبراير 2011 التي حرّرت قيود المعتقلين وصنعت فجرا جديدا للحرّية.

18. اللجنة: أرشيف مشرق ورثته ثورة 14 فبراير

بسبب التغيّرات التي حصلت في الجغرافيا السياسية للبحرين، وخصوصا مع الإفرازات الجديدة التي تبلورت في المشهد الثوري والمعارض بعد ثورة 14 فبراير؛ فإنّ اللجنة بدأت تتراجع شيئا فشيئا عن المشهد العام، لا سيّما مع الحملات الأمنية التي طالت أعضاءها، بما في ذلك الملاحقة والنفي خارج البلاد. وفي حين أنّ اللجنة لم تعد قائمة اليوم، ولكنّ نضالها المهمّ على مدى ثمانية أعوام (2010-2002)؛ سيكون علامة مضيئة في النضال من أجل ملف الشهداء وضحايا التعذيب، ومن المؤكّد أنّ أرشيفها المشرق سيبقى مادّة مفيدة لاستمرار هذا النضال في ملاحقة القتلة والجلّادين.

لقد نجحت اللجنة في الإبقاء على ذكرى الشهداء وعيدهم المجيد بتاريخ 17 ديسمبر، وورثت ثورة 14 فبراير السجل النضالي الذي سجّلته اللجنة على مدى كلّ المراحل التي شقّتها للدفاع عن الضحايا.

من الميدان

حراك حافل في شهري ديسمبر ويناير
إحياء ذكرى الشهداء.. وتضامن شعبي مع الأستاذ مشيمع

شهدت ساحات البحرين خلال شهري ديسمبر (2025) ويناير (2026) حراكا حافلا، إذ أحيى المواطنون ذكرى عيد الشهداء المركزية في 17 ديسمبر، وخرجت تظاهرات في مختلف مناطق البلاد تحت شعار "شهداؤنا مشاعل النور"، كما جرت زيارات لروضات الشهداء وعوائلهم، ضمن برنامج سنوي لتأكيد الوفاء للأهداف التي ضحّوا من أجلها، والتمسّك بحقّ أهاليهم في القصاص العادل.

وفي الأجواء ذاتها، أحيى المواطنون ذكرى رحيل العلامة الشيخ عبد الأمير الجمري، وتوافد المواطنون من كلّ المناطق على منزله بمشاركة جمع من العلماء وآباء الشهداء، كما أقيمت مجالس الفاتحة عند روضته الشريفة. وانتشرت اللافتات والملصقات التي حملت صور الشهداء والشيخ الجمري، كما جاب المتظاهرون الشوارع هاتفين باسم الشهداء والتأكيد على ملاحقة القتلة.

تضامن واسع مع الأستاذ مشيمع

بعد تأكيد عائلة الرمز الكبير الأستاذ حسن مشيع تدهور وضعه الصحي داخل السجن؛ تقاطر المواطنون بشكل عفوي إلى منزله لتقديم التضامن ودعم مطلب العائلة بالإفراج الفوري عن الأستاذ. وسرعان ما توسّع التضامن الشعبي، وتوالت الوفود العلمائية والشعبية إلى منزل الأستاذ من كلّ البلدات، وانطلقت أمسيات الدعاء والتجمّعات والتظاهرات رافعة صور الأستاذ وشعارات الفداء من أجله. ومع اتساع موجة التضامن الشعبي، عمدت قوات المرتزقة إلى التضييق على المتضامنين، وحاصرت منزل الأستاذ لمنع الوفود الشعبية، كما استدعت عددا من أبناء الأستاذ بغرض الترهيب. وأطلقت قوى المعارضة حملة للتضامن مع الأستاذ، كما أصدر الرموز الرهائن بيانا حمّلوا فيه السلطة مسؤولية ما يعاني منه الأستاذ وما



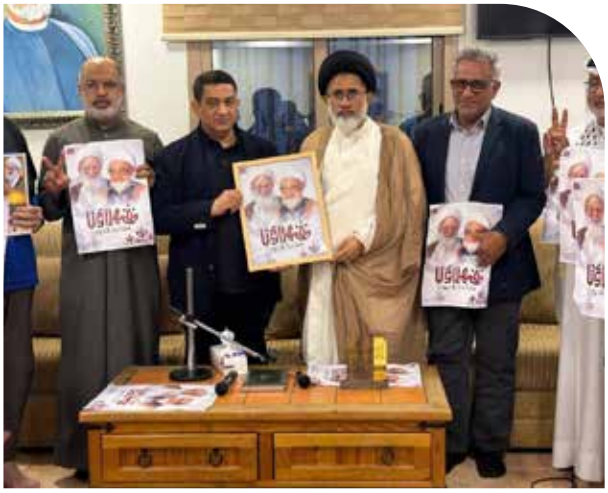

قد يتعرّض له مستقبلا. كما ظهرت لجنة شعبية للتضامن أصدرت بيانا في الأوّل من يناير حذّر من مغبة تعريض حياة الأستاذ مشيمع للخطر. وامتدّت فعاليات التضامن إلى خارج البحرين، ونظّم نشطاء ومتضامنون من جاليات مختلفة اعتصاما بالشموع أمام سفارة آل خليفة في العاصمة لندن، مطالبين بالإفراج الفوري عن الأستاذ مشيمع.



اعتصامات الكرامة

على صعيد آخر، تزايدت النقمة بين الناس بسبب التضييق عليهم بعد قرارات السلطة برفع أسعار الوقود وإعادة تعرفة الكهرباء والغاز، في ظلّ اشتداد ظروف المعيشة بين عموم المواطنين، مع مشاعر النقمة المتزايدة ضدّ فساد آل خليفة ولهو أبنائهم بأموال الدولة وصرفها على الرياضات والملاهي الخاصّة ما تسبّب في زيادة العجز وارتفاع الدين العام إلى 140٪ وهو الأعلى خليجيا رغم صغر مساحة البحرين. وقد نظّم عدد من العاطلين عن العمل اعتصاما أمام وزارة العمل، رافعين لافتات تدعو لضمان العيش الكريم، وتوفير وظائف للمواطنين تحفظ كرامتهم.

وجاء هذا التجمّع في أعقاب الاعتصام المتواصل الذي أطلقه الناشط المفرج عنه محمد السنكيس وهو يرفع كسرة الخبز، للمطالبة بإرجاعه إلى عمله السابق. وتعرّض السنكيس للمضايقات والاحتجاز المتكرّر



لمنعه من مواصلة الاعتصام في العاصمة المنامة، ولكنه أصرّ على حقّه في الاعتصام وإعادته إلى عمله، حتّى بات يُعرف باسم "رجل الخبز". في السياق نفسه، واصل السجناء المفرج عنهم اعتصاماتهم المطالبة بمعالجة مطالبهم في الإسكان، وهي قضية باتت معروفة لدى الرأي العام منذ قرابة العام، ولكنّ الجهات الرسمية لا تزال تُحجم عن الاستجابة لهذا الحقّ.

ذكرى الشهيد النمر وعملية "سيوف الثأر"

أحيى المواطنون في البحرين ذكرى إعدام آية الله الشهيد الشيخ نمر النمر في ذكراه السنوية، وطبعوا صور الشهيد على الجدران، كما انطلقت تظاهرة تحت شعار "الكرامة تنتصر" في بني جمرة إحياء لذكرى الشيخ النمر وذكرى عملية "سيوف الثأر" بقيادة الشهيد رضا الغسرة.



| مقال رأي |

الشّيخ علي سلمان.. شهادة من التسعينيّات

عباس المرشد – باحث من البحرين

في سرد التاريخ الوطني الحديث للبحرين؛ تبرز مرحلة التسعينيات من القرن العشرين بوصفها مفترقا بين الصمت والانفجار، بين الخوف والرغبة في الإصلاح. وسط ذلك الزمن المشحون؛ ظهر اسم الشيخ علي سلمان ليصبح أحد أكثر الرموز تأثيرا في الوعي الجمعي، لا بصفته رجل دين فحسب، بل صوتا اجتماعيا وسياسيا حمل وجع الناس ومطالبهم. هذه شهادة عايشت تلك المرحلة، تروي كيف تحوّل الشيخ إلى رمزٍ وطني، وكيف صاغت تجربته وعينا الجماعي.

في أوائل التسعينيات، كان الجو العام مثقلا بالرقابة والحذر. لم يكن أحد يتحدّث عن السياسة علنا، وكانت لغة الإصلاح غريبة على المساجد. في ذلك المناخ، سُمع - لأوّل مرة - اسم الشيخ علي سلمان. لم يكن الاسم يرد في الصحف أو البيانات، بل في أحاديث المقاهي والمآتم. كانوا يقولون: "هناك خطيب يتحدّث عن الفقراء والعاطلين، ويطالب بالعدالة". كانت تلك الجملة كافية لتثير فضول جيلٍ كامل يبحث عن صوتٍ يشبهه.

رأيته أوّل مرة في مسجدٍ صغير مكتظ بالمصلين. كان صوته هادئا، لكنه نافذ. لا يصرخ، بل يشرح، كأنّ كلماته تمشي على أرضٍ تعرفها. في خطبته الشهيرة في مسجد الخواجة (ليلة السابع من المحرم 1414 هجري/ 1993)؛ استحضر مقولة أبي ذر: "عجبتُ منْ لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج شاهرا سيفه". ظننته سوف يطرح فلسفة ثورة الإمام الحسين (عليه السلام)، لكنه طرح فلسفة جديدة علينا، فقد حوّل الحديث عن البطالة بوصفه جزءا من فهم عاشوراء، واستخرج تصريحات وزارة العمل التي تنفي وجود عاطلين عن العمل. طلب من العاطلين أن يُشهروا أنفسهم، وأن تكون لهم وقفة تكذّب قولة الوزير، وأنّهم كتلة ضخمة من شباب الوطن ثم قال: "منْ لا يجد عملا؛ لا يجد كرامة، ومنْ لا يجد كرامة لا يجد وطنا". كانت تلك الجملة بمنزلة شرارة الوعي الأولى. خرج الناس من المسجد وهم يشعرون أنّ الدين يمكن أن يكون طريقا للعدل، لا غطاء للصمت.



لم يمر وقت طويل حتى اعتُقل الشيخ. تسرّب الخبر همسا، وساد صمت ثقيل في الشوارع. في اليوم التالي؛ خرجت بلدة بلاد القديم عن صمتها. نزل الناس إلى الشوارع، يهتفون باسمه، ويطالبون بإطلاق سراحه. كنتُ هناك، أرى الوجوه القلقة وقد تحوّلت إلى مزيج من الخوف والعزيمة. لم تكن مظاهرة سياسية بالمعنى التقليدي، بل لحظة انكسار حاجز الخوف. وبعد تدخّل العلماء لدى وزير الداخلية، أُفرج عنه. حين عاد، استقبلته الجماهير كمنْ تستقبل وعدا بالاستمرار. لم يكن الإفراج انتصارا سياسيا، بل انتصارا للشعب على صمته. ومنذ تلك اللحظة، لم يعد الشيخ علي سلمان مجرّد خطيب، بل حامل رمزية جديدة لمعنى المقاومة السلمية.

في منتصف التسعينات؛ طرح الشيخ علي سلمان - مع مجموعة من العلماء - فكرة "العريضة الشعبية" للمطالبة بإعادة العمل بدستور 1973. كانت الفكرة بسيطة، لكنها مثّلت لحظة وعي جماعي نادر. رأيته يومها يتنقّل بين القرى، يحمل أوراق التواقيع بيده، يقنع الناس، واحدا تلو الآخر، بأنّ التوقيع فعل وطنيّ.أتذكر كيف كان يقف في المساجد، ويجلس في المجالس، يبتسم ويشرح الهدف في عبارات قصيرة: "لن يُسمع صوتنا إنْ بقينا صامتين". كانت العريضة أكثر من كونها ورقة، كانت تمرينا على المواطنة، وإعلانا عن أنّ التغيير ممكن، دون الحاجة إلى العنف.

| ملف العدد |

حكاية الشهيد عبد الله يوسف:
العودة إلى أصل الصراع

استشهد الشاب عبد الله حسن يوسف في 21 أكتوبر 2025 إثر حادث اصطدام دورية خفر السواحل (تابعة للسلطة في البحرين) أثناء رحلة صيد في البحر، ولكن مصيره ظلّ غامضا منذ ذلك التاريخ بسبب فقدان جثمانه في عُرض البحر. ومع تضارب الرواية الرسمية حول الحادثة مع رواية الأهالي؛ تولّدت شرارة الاحتجاج وسط أهل الشهيد في بلدة شهركان أولا، ليتّسع الاستياء مع موجة التضامن الشعبي المتزايد مع الشهيد وعائلته وأهل بلدته، خصوصا بعد المواقف والتصريحات الرسمية التي اعتبرها المواطنون والنشطاء محاولة للتهرُّب من المسؤولية وإلقائها على الشهيد ورفاقه.

في البداية؛ ظلّت الأجواء في سياق "ممسوك" من الاحتقان المحدود، ولكن مع احتمالات ملحوظة لزيادة التوتّر بسبب الغموض، وتزايد الشكوك المحفوفة حول رواية السلطة. ولذلك حصل الانفجار بعد أن تأكّدت شهادة عبد الله. لقد كان الجوّ مليئا بالمشاعر المتداخلة؛ فمع العثور على جثمان الشهيد قرب السواحل القطرية؛ تبدّدت آمال عائلة الشهيد والمواطنين بالعثور عليه حيّا، وهو الشعور الذي سرعان ما تجمّع على ضفاف التشييع الحاشد الذي انطلق في مسقط رأس الشهيد في 4 نوفمبر 2025 وسط أجواء لم يُشهد مثلها منذ زمن، وتداخل فيها الحزن والغضب الشعبيان.

انفجر الغضب: شعارات ضد الطاغية

قبل العثور على جثمان الشهيد؛ ساد التوتر في العلاقة بين السلطات وأهل الشهيد وعموم المواطنين، وكان من الممكن أن يبقى الأمر في الحدود "المحمولة" حتّى بعد العثور على الجثمان، إلاّ أنّ التوتّر زاد حدّة يوم التشييع، وتحديدا بعد أن رفع المشيّعون الغاضبون الشعارات الثورية



ضدّ الطاغية حمد، ومنها اندفعت كلّ الحكاية إلى الجذر القريب من المواجهة، أي إلى الصراع الحاد الأخير بين الشعب وآل خليفة الذي بدأ في عام 2011 حتى اليوم.

من هذه الزاوية، يمكن أن نفهم سبب الاحتقان الشعبي - منذ الأيام الأولى للحادثة - وإنْ كان الأمر بدا مخفيا وتحت الكتمان، ونستوعب حينها لماذا انفجر الناس – لاحقا - بعد الكشف عن الجثمان يوم التشييع. كذلك، فإنّ ثمّة أسبابا لدى النظام لتكشير الأنياب. فسلوك السلطة الأمني كان متوقّعا، ليس بسبب الشعارات الثورية ضدّ حمد وحسب - مع أنّها كانت بالتأكيد عنوان الهجمة الأمنية ومبرّرها الظاهري - ولكن السلطة كانت في وضع الاختناق العام، وكانت الأحوال معها تحتاج إلى ما يشبه "النفضة" الأمنية، وليس الهجمة الواسعة.

هذا الانزعاج اتّسع مؤخرا مع سلسلة الأحداث التي تجري في المحيط العام، ابتداء من سجن جو، ومرورا بالتصدّعات الصغيرة، ولكن المزعجة، في علاقة النظام مع الناس، والموقف الشعبي الرافض للتطبيع مع الكيان الغاصب، وصولا إلى الارتكاز الأمني (الثابت أصلا) لدى النظام، وترجمته ذلك بين فترة وأخرى – بحسب الحاجة والضرورة – لتلبية أجندة الاستراتيجيات الأمنية، في رسائلها المحلية والإقليمية على حد سواء. ولعلّ اعتقال القيادي المعارض الأستاذ إبراهيم شريف ومحاكمته. فيما بعد، يأتي في هذا السياق المتحرّك.

من الطبيعي أن تتناول الجهات الحقوقية الحادثة في سياقها التقني، لا سيّما مع بدء السلطة حملتها الأمنية، التي شملت اعتقالات واستدعاءات استمرّت حتّى 12 نوفمبر. إلاّ أنّ تحليل الأبعاد القريبة والمتوسّطة للحادثة (داخليا وخارجيا) يمكن أن يُسعف على الخروج بقراءةٍ أكثر اتساعا للحادثة، وبالتالي تحديد الموقف ومنهجية التعاطي مع أمثال هذا الحدث في حال تكرّر، سواء من خلال التصعيد أو الاحتواء التكتيكي.

صراع بين روايتين... وذاكرتين

شكّل التشييعُ فرصةً للمواطنين الغاضبين:

•أولا: من أجل الاحتشاد وإبراز القوّة المراد تغييبها أو تهديدها،

وثانيا: لإظهار الموقف المعلن والغاضب من سياسة السلطة في خصوص الحادثة، وفي عموم العلاقة مع المواطنين (الشيعة تحديدا)، والتي بلغت أوجا من العداوة وشغف الاستئصال الأعمى.

لقد كان موكب التشييع الجنائزي منصّة لتفجير الغضب والرفض في وجه رواية السلطة في شأن الحادثة، وفي شأن روايتها العامّة حول الوطن والمواطنين. بمعنى آخر، وبشكل أعمق؛ لم يكن الغضب الشعبي موجّها إلى الراوية الرسمية في حادثة الشهيد وحسب، بل إلى الرواية الرسمية كلّها، أي: رواية السلطة حول نفسها (آل خليفة الفاتحون للبحرين)، وروايتها حول البحرين وتاريخ شعبها (إحلال رواية قبيلة آل خليفة مكان رواية السكّان الأصليين)، وروايتها حول حاضر البحرين ومستقبلها (إدارة الحكم، العلاقة مع الخارج حول التطبيع وغيره).

كلّ هذه الرواية الممتدّة لأكثر من 250 عاما تجمّعت – في نظر المواطنين وفي لا وعيهم – وهم يتابعون رواية السلطة حول حادثة الغرق.



والحقيقة أنّ المواطنين – في الغالب – يستحضرون تلك الرواية العامّة للسلطة (الاحتكارية، الإجبارية)؛ مع كلّ حادثة ومحطّة وانعطافة تشهد فيها البلاد مواجهة أو تصادما مع سلطة آل خليفة، بما في ذلك الحوادث التي قد تنطوي في الظاهر على قضايا أو موضوعات محدودة وجزئية. (بالعودة إلى الماضي، نشير إلى: هدم جدار المالكية (2005) – تغيير اسم دوار اللؤلؤة إلى "تقاطع الفاروق" (2011) – استهداف شعائر عاشوراء – استهداف منبر الجمعة في الدراز..).

استثارة تاريخ الغزاة

من جانب آخر، تجمّعت في حادثة غرق الشهيد عبد الله ما يمكن وصفه بالعناصر الأساسية الكفيلة باستثارة الذاكرة الجمعية لعموم المواطنين الأصليين في البحرين. لم يقتصر الأمر على ذلك التصادم بين الروايتين، في العموم والكليّات، ولكن أيضا استثارة الذاكرة لتلك الموضوعات والتفاصيل المتصلة بحكاية الغزو والمواجهة الأولى مع جحافل آل خليفة، وتحديدا موضوع البحر الذي عبرت منه جحافل الغزاة، وما يرويه من قطْع أو سرقة للأرزاق، واستهتار في القتل، وتستر على الجريمة والجاني الحقيقي. لقد ارتسم أمام أعين المواطنين/ الأحفاد الذين تابعوا يوميات حادثة الشهيد؛ ذلك التاريخ الأسود لقبيلة آل خليفة وحلفائهم، وتراءت لهم السفن الغازية التي أتت من عمق الصحراء، وبدأت بالسيطرة على ثروات البلاد، وأرزاق الأهالي، ومارست قتلا ممنهجا في هذا الإطار، مع وسائل عديدة في ارتكاب الجرائم المباشرة وغير المباشرة.

لا يمكن فهم سياق الشعارات الثورية التي رفعها المواطنون في التشييع، وتحديدا الموجهة ضدّ الطاغية حمد؛ بمعزل عن السياق التاريخي الطويل المشار إليه أعلاه. وكان يمكن – على الأرجح - لذلك السياق ألاّ يكون فاعلا في تفسير الأشياء الجديدة؛ لو أنّ سلوك آل خليفة انقطع عن سيرة القبيلة الأصلي، أي سيرة الغزو والاستيطان والتضييق الممنهج على وجود المواطنين وثقافتهم. سواء مع حكاية الشهيد عبد الله، أو الحكاية العامّة مع المواطنين. إنّ المسألة هي أنّ هذا السلوك لا زال قائما، ويتجدد بوسائل أكثر خطورة، وأعمق تأثيرا على وجود المواطنين الأصليين وهويتهم.

نمط الحملة الأمنيّة: التكرار والمستجد

امتدت الاعتقالات إلى عشرات المواطنين، معظمها كانت على صلة بالمشاركة في التشييع، ورفع الشعارات الثورية، أو المواقف العلنية الناقدة للراوية الرسمية في خصوص حادثة الغرق. لقد جرت الاعتقالات ضمن نمط أمني يعتمد على طريقة إرسال رسائل لاستدعاء المستهدفين، وفي حال عدم الحضور إلى المراكز الأمنية؛ تتمّ مداهمة منازلهم بقوّة أمنية. ولاختيار هذا النمط علاقة بالوضع القلق الذي يحيط النظام، فهو من ناحيةٍ يعمل على إضفاء الاستقرار (الملفّق) على الوضع الداخلي، ومن ناحيةٍ أخرى يضع بعين الاعتبار تقلّبات الوضع الإقليمي، والحاجة إلى إمساك "الجبهة الداخلية". مع إضافة عدم حاجة النظام الخاصّة في خوض معركة أمنية مكشوفة، على غرار السنوات والعقود الماضية. إنّ ذلك جزء يندرج ضمن التعديلات التي أجراها النظام على سياسته الأمنية عموما، وتحديدا على أساليبه في ضبط الداخل وإدارة الاحتجاج الشعبي.

إنّ الهجمة الأمنية على المشاركين في التشييع هي جزء من السلوك المذكور أعلاه، وليس إجراء عقابيا موجّها في خصوص حادثة التشييع. وهذا ما ينبغي استحضاره في قراءة المشهد اللاحق، فالخلفية الكامنة في السياسة الأمنية لآل خليفة تتضمّن فكرة أساسية تقوم على عدم السماح لهذا الوجود (الشيعي/ الأصلي) أن ينهض من جديد، وألاّ يمثل "تهديدا" مشابها لما حصل في فبراير 2011 عندما احتشد المواطنون في دوار اللؤلؤة، ورفعوا هتاف "إسقاط النظام"، وكادوا – خلال شهر كامل – أن يُحدثوا انهيارا داخل النظام، لولا التدخّل العسكري السعودي المدعوم أمريكيّا.

من الوثائق البريطانية

انتفاضة الغواصين في البحرين:
فضاء اضطهادي مفتوح

بحسب أوراق الوثائق البريطانية المحفوظة في أرشيف مكتب الهند، يمكن الحديث عن انتفاضة الغوّاصين Pearling Riots في البحرين؛ بوصفها حركة احتجاج ترتبط بسياق الاضطهاد والاستغلال والممارسات الطائفية ضدّ البحارنة على وجه الخصوص، أي شيعة البحرين الذين يمثّلون غالبية السكّان الأصليين في البلاد. ولكن ذلك لا يعني الزعم أن اضطهاد الغوّاصين اقتصر على البحارنة (الشيعة)، أو على سكّان جزر البحرين فحسب، بل شمل كلّ الغوّاصين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بنظام عبودية غير مباشر بسبب ارتهانهم لنظام السلف (الديون المستدامة)، إذ لم تكن هناك بدائل أخرى أمام الغوّاصين للإبقاء على حياتهم وأسرهم. زاد من هذا الخناق، عموم الاضطهاد الإرهابي الذي ارتكبه آل خليفة بحقّ المواطنين. (انظر في هذا العدد: "جزّار الشيعة عبد الله بن عيسى: جيفري إبستين آل خليفة"). يُضاف إلى ذلك ما كان يحيط بمنطقة الخليج من صراعات إقليمية، وفساد الحكّام المحليين، في ظلّ سياسات الإمبريالية البريطانية التي تقوم على تنظيم الاستغلال تحت شعار "الإصلاحات" المزعومة، ما يفسّر السبب في استمرار الاحتجاجات.

سياسة عبودية ممنهجة

عرفَ أهل البحرين مهنة الغوص منذ آلاف السنين، وتفيد المصادر أنّ الغوص كان المهنة الرئيسية للأهالي، ففي عام 1833م بلغ عدد سفن الغوص 1500 سفينة، وهو عدد لا يستهان به بالنسبة لبلد صغير اشتمل - في نهاية القرن السادس عشر - على قرابة 300 قرية (النشابة،



يوسف، "تاريخ ومآسي الغوص في البحرين"، مجلة العربي، العدد 629). ويأتي الدخل من صيد اللؤلؤ. كان الخليج الفارسي يعجّ بالمراكب والعاملين في مصائد اللؤلؤ، وعلى سبيل المثال، في عام 1906 أُحصي 917 مركبا في البحرين، وعدد العاملين فيها وصل إلى 17 ألفا و633 رجلا، موزّعين على مختلف جزر البلاد ومناطقها (سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني، "هبة اللؤلؤ"، إصدار مركز أوال، 2020).

عانى الغوّاصون من مآس كثيرة بسبب ظروف العمل غير العادلة، وكانت مسألة الديون المتراكمة هي العنوان الأساسي لهذه المأساة، نظرا إلى أنّ الغوّاصين يعملون في موسم الصيف فقط، ويتوقّف الموسم في الشتاء، ويضطرّون للسلف من النواخذة حتى حلول الصيف، في حين يوظّف النواخذة والتجّار هذه الحاجة للاستغلال وزيادة إخضاع الغوّاصين لهم نظرا لفقدان البحّارة القدرة على الدفع، مع عدم وجود ضمان اجتماعي للغوّاصين، ولا يسقط الدين في حالة وفاة البحّار، وتكون أسرته ملزمة بالدفع، وفي حال تعذّر عليها ذلك فإنّها تكون أمام خيارات قهرية ذات طابع عبودي، مثل إجبار الابن على الغوص بدلا من الأب العاجز عن دفع الدَّين، أو أن يتزوّج صاحب الدَّين ببنت البحّار، ولو كانت صغيرة السنّ، كما قد يتعرّض أهل البحّار للطّرد من المنزل واستيلاء التاجر عليه، كما حصل مع عائلة من السنابس وجدت نفسها في الشارع بعد اغتصاب بيتهم.

انتفاضة الغواصين 1932: انفجار الاحتجاجات

اندلعت انتفاضات متفرّقة للغوّاصين على مدى عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، وكانت البداية في 1919م وتوالت الانتفاضات مع التلكؤ في معالجة أزمات الغوّاصين، وانفجر الوضع عام 1923، ومنها كذلك انتفاضة بدأت في 30 ديسمبر 1926 بعد المحاولات الشكلية للاستعمار البريطاني في معالجة الوضع المأزوم للغوّاصين، وخاصّة في عام 1923م، وتواصلت هذه الانتفاضة حتى مارس 1926، وشهدت احتجاجات دعمتها بعض النخب السياسية، كما يبدو من بعض الشعارات المرفوعة.

تفجّرت انتفاضة أخرى للغوّاصين في 26 مايو 1932 في المحرق والمنامة، إذ تجمّع الغوّاصون للاحتجاج على تدنّي التقديمات المالية (السلف) قبل موسم الغوص. وسرعان ما تطوّر الموقف إلى اندلاع اشتباكات مع عناصر الشرطة (من الأجانب)، ومقتل اثنين منهم، بعد أن توجّه البحّارة إلى مركز الشرطة لتحرير أحد زملائهم، وبعدها امتدّ الاحتجاج في الأسواق. وكان من الواضح أنّ الانتفاضة استطاعت خلق انهيار في الجهاز الأمني، وكاد المحتجّون أن يسيطروا على مستودع أسلحة في القلعة. منذ البداية عدّ البريطانيّون (المحتلّون للبحرين) الحدث تهديدا أمنيا؛ إذ فوجئوا بالمستوى التصعيدي للأحداث، خصوصا بعد أن وصلت أصداء الاحتجاجات إلى البرلمان البريطاني. تلاقى ذلك مع وصول هذه الأزمة إلى الإعلام الغربي، إذ نشرت صحيفة ألمانية مقالا تحت عنوان "نشيد الوزة حول غواصي اللؤلؤ"، تناول الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الغواصون، كما وثّقت سقوط أكثر من 10 شهداء في انتفاضة 1932 برصاص القوات البريطانية، واعتقال أكثر من 100 شخص (سعيد الشهابي، "البحرين قراءة في الوثائق البريطانية"، ص 97-94). وهذا المشهد الأمني يكشف شدّة تلك الاحتجاجات، وما آلت إليه من مواجهات حامية، خصوصا مع اعتماد البريطانيين أسلوب القمع والقتل، واللجوء بعدها إلى التعقّب ورصد العناصر المحرَّضة على الاحتجاج، واستهدافها بشكلٍ مباشر من أجل تطويق الأحداث.



ولكن هذه المقاربة الأمنية من جانب الاستعمار البريطاني؛ لم تحجب الجذور العميقة لاحتجاج الغوّاصين، والذي يجمع بين الاضطهادين الديني (المذهبي) والمعيشي (الاقتصادي) على حدّ سواء، وهو مشهد تكشفه الوثائق البريطانية ذاتها، بما في ذلك مراسلات الوكلاء السياسيين البريطانيين في البحرين وبوشهر، من قبيل تقارير الوكيل السياسي، ومذكرات تشارلز بلغريف (Charles Belgrave)، مستشار الاستعمار البريطاني لدى قبيلة آل خليفة.

البعد المذهبيّ وشيعة المنطقة الشرقيّة

إنّ الوثائق المحفوظة في مكتب الهند للسجلّات (India Office Records)، وسجلّات البحرين Re-cords of Records of Bahrain (1820 - 1960 تؤكّد أنّ المنطلق الأساسي للانتفاضة كان الاحتجاج على نظام الديون (السلف)، والاستغلال الفاضح من جانب تجّار اللؤلؤ، كما توثّق بعض السجلّات أنّ الاحتجاج أخذ منحى من التوتر المذهبي بين الغوّاصين البحارنة (الشيعة)، وآل خليفة الذين كانوا يخضعون للحماية البريطانية.

تؤكّد الوثائق المذكورة، وبشكل متكرّر، أنّ غالبية الغوّاصين - والعناصر الشعبية الداعمة للاحتجاج - كانوا من البحارنة، وهو التعبير المستعمل في السجلّات للإشارة إلى الشيعة العرب الأصليين في البحرين. كما تشير بعض الوثائق إلى وجود عناصر أخرى في انتفاضة الغوّاصين، وتحديدا من الشيعة المهاجرين الذين ترجع أصولهم إلى جنوب إيران أو القطيف. في المقابل، فإنّ أغلب تجّار اللؤلؤ من أصحاب السفن (النواخذة) - أي الطرف المباشر الآخر في الانتفاضة - فكانوا من النجديين، ومن التابعين لقبيلة الدّواسر.

ومن اللافت في هذا الخصوص، أنّ بعض الوثائق (Records of Bahrain – المجلد 3، ص 126)، تشير إلى أنّ آل سعود أمروا باتّخاذ إجراءات قمعيّة ضدّ الشيعة في القطيف، بسبب ارتباطهم الوثيق بشيعة البحرين الذين مثّلوا صلب انتفاضة الغوّاصين آنذاك. وبحسب المصدر أعلاه (ص 170) فإنّ الغوّاصين كانوا جزءا من السكّان الشيعة الذين يشكّلون في حينه قرابة 60 ألف نسمة من المقيمين في البلاد. في السياق التاريخي للبحرين لا يمكن الغفلة عن الرابط العقائدي المشترك الذي جمع الغوّاصين في المنطقة الشرقية (الأحساء والقطيف) مع غوّاصي البحرين، وبحسب إحصاء 1907 فإنّ عدد مراكب الغوص بالإحساء بلغ 167 مركبا، أمّا البحّارة فكانوا 3 آلاف و444 رجلا.

فضاء اضطهادي مفتوح

وفي العموم، لا تتردّد الوثائق في كشف طبيعة طرفي الانتفاضة، فكان الحديث عن الغوّاصين البحارنة (الشّيعة) من جهة، والقبائل المدعومة من آل خليفة من جهة أخرى (الدواسر)، مع الإشارات المتكرّرة إلى أنّ الطرف الأوّل هو المتضرّر الرئيسي من استغلال التجّار النواخذة، ومنْ يقف وراءهم من الرأسماليين الأجانب. إذن، أخذ الاستغلال المشار إليه نمطا من الاضطهاد المذهبيّ والاقتصاديّ ضدّ الغوّاصين البحارنة، وشارك فيه آل خليفة أنفسهم، من خلال الفضاء الاضطهادي العام المفروض على عموم أهل البلاد، والذي شمل العاملين في الغوص والزراعة وغير ذلك، وذلك من قبيل الفساد القضائي المفضوح، ومصادرة الأراضي، وفرض الضرائب بشكل تعسّفي، والإجبار على العمل في المواسم الدينية (عاشوراء)، فضلا عن ممارسة جرائم القتل السياسي (الاغتيال السياسي بحسب تعبير الوثائق)، والاختطاف الممنهج.

وفي الحدّ الأدنى، فإنّ الوثائق تؤكد تورُّط الاستعمار البريطاني في الاضطهاد من خلال الدعم "الجزئي" الممنوح لآل خليفة. ولكنّ البريطانيين كانوا حريصين على إخفاء هذا التورّط والتستّر عليه. ومن هذه الزاوية كان اعتماد تكتيك "الإصلاحات" في عام 1920، غير أنّ ذلك لم يكن توجّها حقيقيا، ولا يمثّل انحيازا جديا للفقراء والسكّان المضطهدين، ولذلك لم تنه الإصلاحات المزعومة التوتّرات الناجمة عن اضطهاد آل خليفة للبحارنة، في حين تعدّ انتفاضة الغواصين 1932 شاهدا أساسيا على ذلك. وللتدليل على ذلك، تكشف الوثائق أنّ تداعيات انتفاضة الغواصين امتدّت - على الأقل - لشهور عدة، وتوثّق بعض التقارير المسجّلة هجوما وقعَ في سبتمبر 1932 قام به عنصر من آل خليفة، مستهدفا إحدى قرى البحارنة، وتسبّب في قتل رجل واحد على الأقل، فضلا عن نهب منازل الأهالي. وتثبت الوثائق

التّهاون في محاسبة هذا الخليفي ومعاقبته على جرائمه، بل إنّ أفرادا كبارا من آل خليفة كانوا محرّضين على الهجوم المذكور. وقد دفعت هذه الجريمة، وغيرها، البحارنة إلى تنظيم اعتصام حاشد أمام الوكالة البريطانية.

نشوء العوائل الاحتكاريّة

من زاوية التحليل الاجتماعي، فإنّ انتفاضات الغوّاصين في البحرين - وبمداها الزمني المتعاقب في عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين - تُعدّ مظهرا للاحتجاج القائم على الاستغلال "الطبقي"، ولا يعني ذلك إحالة الأمر - بشكل اعتباطي - إلى المنظور الاشتراكي أو ما شابه ذلك، بل استنادا إلى المحتوى العام للمسألة الاجتماعية التي تقوم على فكرة العدالة المنقوصة، والظروف القاسية لعمل الفقراء والكادحين، في مقابل جشع أصحاب الثروة، المصاحب بالتراكم الرأسمالي الفاحش لدى التجّار المحليين والأجانب، وروابطهم الخارجية مع المركز الاستعماري.

ومن المفيد إعادة قراءة احتجاجات الغوّاصين في البحرين على ضوء اشتداد الواقع الاستغلالي وأنماط الاضطهاد على عموم المواطنين، وأغلبهم من البحارنة (الشيعة)، في مقابل النمو المتصاعد لطبقة التجّار الاستغلاليين (أو ما يُعرف في الأدبيات السياسية بالطبقة التجارية الكومبرادورية المرتبطة بالرأسمال الاستعماري)، ومن الممكن القول إنّ هذه المرحلة التاريخية هي التي تشكّلت منها العوائل والتكتلات الاحتكارية التجارية المحلية، والتي



تسيطر اليوم - مثلا - على غرفة تجارة البحرين، وعلى السوق التجاري والاقتصادي، وبالتحالف الوثيق والكامل مع مافيات آل خليفة، وأيضا بالتبعية الكاملة للنظام الرأسمالي العالمي المتوحّش (العولمة الأمريكية، منظمة التجارة الحرة، وغير ذلك).

تحليل ختامي

إنّ السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي شهد احتجاجات الغوّاصين في البحرين؛ كان عبارة عن انفجارات ناتجة عن تكدّس الاستغلال الذي تلاقى فيه الإقطاعيون والتجّار الرأسماليون، المحاط بالطابع الإمبريالي الذي شكّلته الهيمنة البريطانية آنذاك. هذا النظام الاضطهادي الاستغلالي أخذ منحى إرهابيا بعيد المدى، وبلغ أوجه مع شيوع ما يُعرَف بالربوية اليهودية، وفرض الضرائب غير المحدودة، والسّطو على أموال الناس بقوّة الإرهاب، والإمعان بالتالي في سحق الغوّاصين والعمّال الكادحين في تجارة اللؤلؤ، إذ لم يكونوا يتقاضون أجرا ثابتا، ويعوّلون على الديون (السلف) لقضاء حوائجهم وعوائلهم في الأشهر التي لا يعلمون فيها، وهو ما يعني أنهم يعيشون سلسلة متراكمة من الديون، ولا يملكون أجر عملهم بشكل عادل وحقيقي، ما يجعلهم في وضع أشبه بعلاقة قهرية من العبودية مع النواخذة والجهات المموّلة (أصحاب السفن والتجّار الأثرياء)، الذين يتصرّفون مع الغوّاصين باعتبارهم جزءا من الأملاك التابعة لهم. مع ضرورة التنبّه إلى أنّ الطبقة الاستغلالية من النواخذة يشملون طيفا من أصحاب السفن، والتجّار، والحكّام القبليين، وأنّهم كانوا يحظون بحماية الحكم البريطاني الاستعماري ودعم العائلة الخليفية على حدّ سواء. وهذا التفصيل له أهميّته لفهم المداخل الأساسية التي تأسّس عليها الظلم والاستغلال والجشع الذي أثقل كاهل الغوّاصين في البحرين، ودفعهم للاحتجاج مرارا، كما يفيد هذا الفهم في تبديد المزاعم الإصلاحية التي قام بها الاستعمار البريطاني، واعتبارها مجرّد جزء من التعديلات الاضطرارية التي يجريها الاستعمار في إطار تنويع استراتيجيات النهب والهيمنة.

| حوار العدد |

السيدة زينب نصر الله في حوار خاص مع "14 فبراير":

نهج الوالد الشهيد الأقدس أكثر رسوخا بعد استشهاده

كلّ التقدير لشعب البحرين وأمهات الشّهداء

تؤكد السّيدة زينب حسن نصر الله أنّ حضور والدها سيّد شهداء الأمّة (قده) ونهجه أصبح أكبر بعد الشهادة العظيمة، وتقول في حوار خاص مع نشرة "14 فبراير" إنّ هذا الواقع يثبت أنّ ذكرى سماحة السّيد ونهجه ودروسه أضحت راسخة ولا يمكن طمسها.

وفي حين تشدّد السيدة زينب نصر الله على ضرورة بذل كلّ الجهود من أجل حفظ ميراث سماحة السّيد، وخاصة للأجيال المقبلة، ولكنّها تدعو إلى ضرورة أن يكون هناك امتثال عمليّ لمدرسة الشهيد السامية، وعلى كلّ المستويات.

تتحدّث السيدة زينب في هذا الحوار حول البُعد الأساسيّ في شخصيّة سماحة السيد، والسبب في اتخاذ مواقف التضامن مع الشعوب المظلومة، خاصة في اليمن والبحرين، كما تشرح معادلة المبدئية التي تميّز بها الشهيد الكبير.



*** بعد أكثر من عام على استشهاد سماحة السّيد، كيف ترصدون حضوره العامّ والخاصّ. على أي نحو تصفون علاقة الناس بسماحته بعد الشّهادة العظيمة؟**

- في الواقع، إنّ تعلّق الناس بسماحة السّيد - وبعد استشهاده - ظهر بشكل أقوى، فمنْ ظنّ في حياته أنّه كان يحبّه بقدر قليل؛ وجد أنّ حبّه لسماحته قد تعاظم بعد استشهاده، وهكذا الأمر مع منْ كان يحترمه في العموم عندما كان بيننا؛ فبات من المحبين له بعد عروج روحه المقدّسة. وهذا ما نلمسه كذلك في كثرة الأصوات المعبّرة عن حبّها ودعمها لسماحته. واللافت بعد استشهاده، أنّ الأصوات الأخرى التي كانت معارضة للسّيّد وللمقاومة، وبينها شخصيّات إعلاميّة وسياسيّة، وحتّى عامّة؛ ظهرت عبر الإعلام وهي تعبّر عن احترامها وتقديرها لسماحته، ولا تتردّد في الدّفاع عن شخصيّة سماحته المميّزة وحضورها المؤثر. كلّ ذلك يؤكّد أن شهادة السّيّد أدّت إلى تقوية حضوره، حتّى وجدنا في مواقع التواصل الاجتماعي من يقرّ أنّه كان في السّابق "يبغض" سماحته، استنادا إلى مواقف ظنّوا أنّها خاطئة، مثل دخول المقاومة في سوريا بعد 2011، ولكن هؤلاء يقولون اليوم إنّهم قد أساءوا الحكم، وأنّ قرار السّيد كان هو الصّحيح والأسلم. وعدا ذلك، نلاحظ أنّ شهادة سماحته أعادت الضّوء على أمور كان أغلب النّاس غير ملتفتين لها حول شخصيته العظيمة.

واجب حفظ نهج السيد ومنهجه

*** هذا الحضور الرّاسخ لسماحته بعد الشهادة؛ كيف يمكن تحصينه برأيكم، وتحديدا على مستوى المسيرة التي قادها، مع ما يحيط بنا من تحديات كبيرة على مستوى حرب الوعي واقتلاع الذاكرة؟**

- المؤكد أنّ هذه المسيرة لن يفلحوا في طمسها، لأنّها محفورة في قلوب النّاس. ولكن بالطبع، من واجبنا تجاه نهج السّيّد ومنهجه – الممتد على مدى 33 عاما – أن نعمل على حفظه من خلال ترسيخ العلاقة بين النّاس وسماحة السّيّد، خصوصا مع الجيل القادم، فالجيل الحالي الذي عاشر سماحته من الصّعب أن ينساه، وهم يقولون "نحن أيتام والدنا السّيد". لذلك، فالأولويّة هي مع الجيل الجديد الذي لم يكن واعيا بشكل مباشر وكامل لكلّ ما مثّله وجود السّيد، ويكون ذلك من خلال التعريف بإرث سماحته، ووصاياه، والتي تتوزّع في كلّ كلماته، وخطاباته ومحاضراته.

*** لو أردنا أن نتحدّث بشكل مفصّل أو عملي، كيف تقومون بهذه المسؤولية، سواء باعتباركم من أسرة سماحته، أو من خلال وجودكم في إدارة مرقده الشّريف؟**

- على المستوى الشخصي، من زاوية الأسرة أو إدارة المرقد الشّريف؛ فإنّنا نعمل على حفظ آثار سماحته ونشرها، ونعدّ ذلك من الخطوات الأولى أو الأساسيّة على طريق صون النهج والمسيرة، كما هو متّبع مثلا مع حفظ آثار الشّهيد الحاج قاسم سليماني، وهذا يعني أنّ العمل يكون باستيعاب كلّ الخطب والمواقف والدّروس التي قدّمها سماحته، وفي مختلف الميادين السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والدّينيّة، مما يبيّن أنّ مواقفه (قده) شملت كلّ جوانب الحياة التي يمكن أن نسأل عنها.

*** ماذا عن المستوى الإعلامي، ومستوى التعليم والمناهج وما شابه، ما الذي توجّهونه أيضا بهذه الخصوص؟**

- نعم، هذا يفتح الحديث على العمل الواسع على الأرض، إذ لابدّ للتلفزة والإذاعة أن تبقى مستمرّة في نشر خطبه وكلّ جوانب سيرته الشّريفة. أما المؤسّسات التعليميّة، خصوصًا مدارسنا المؤمنة بمنهج المقاومة، وعلى رأسها مدارس الإمام المهدي، والتي أسّسها سماحته وأشرف عليها؛ فإنّ الواجب على عاتقها أن تعمل بشكل تربويّ ومدروس للتذكير غير المنقطع بسماحته، وعلى نحو عمليّ ومؤثر، أي من خلال تقديم دروسه وكلماته للطّلاب، خصوصا في المراحل التعليميّة الأولى، إذ من المهم أن تُقدّم للطّفل قصص الشّهداء وبشكل متواصل، علما أنّ هذه إحدى وصايا سماحة السيّد القائد علي الخامنئي (دام ظله الشّريف)، وهذا يشمل تحفيظ الأطفال أسماء الشّهداء، وإطلاعهم على وصايهم. إذ أنّ التكرار

هو ما يقوّي الذّاكرة، ويزيد من العلاقة والمحبّة. وأؤكد أنّ الاعتماد على ما يحصل عليه المرء من معلومات بجهده الشّخصي؛ سيبقى محدودا وقليلا في العادة، ولا يمكن الاكتفاء به، بل لا بدّ من عمل واسع ومتواصل ومدروس لاستحضار سماحة السّيد ودروسه. والجميل اللافت أنّ سماحة السّيد نفسه كان يقوم بهذا العمل مع سيرة سيّد شهداء المقاومة السّيد عباس الموسوي، وقد ذكر نجل الشّهيد السّيد الموسوي أنّ لسماحة السيّد الفضل الكبير في حفظ اسم السّيد عباس، علما أنّ سماحة السّيد كان يقوم بهذا الدور تعبيرا عن الوفاء للسّيد عباس والمحبّة العظيمة له، لكونه الأستاذ والأخ والأب لسماحته، مما يراه أقلّ الواجب في هذا المقام، فكيف الأمر معنا نحن تجاه منْ يمثّل لنا الأب الكبير، والمعلّم العظيم، والقائد المربّي، وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما؟! لا شكّ أنّ أقلّ الواجب تجاهه هو الحديث عن ذكراه، والتذكير بمنهجه ومواقفه، مع ضرورة ألاّ يقتصر الأمر على الكلام، بل لا بدّ أن نكمل المسيرة، ليكون قولا وعملا، أي أن نترجم أقوال سماحته في حياتنا وعلى كلّ المستويات.

البناء الأساس عند الشّهيد الأسمى

*** اهتم الشهيد الأسمى ببناء الإنسان المتكامل، وكان الواضح أن سماحته معني بأن يكون امتدادا لخط الأنبياء والأئمة عبر التاريخ. فهل يمكن أن توضحوا لنا الخطوط العريضة لفكر سماحته الإيماني الأخلاقي الإنساني الجهادي؟**

- أستطيع القول إنّ سماحة السّيد، ومنذ أساس نشأته، كان طموحه أن يكون عالم دين. وقد كان متأثّرا في ذلك بالإمام موسى الصّدر. وقبيل استشهاده، كان يقول بما معناه: "أنا حلمي إنْ خيّرتموني الآن بين الأمانة العامة لحزب الله – بغضّ النظر عن التكليف – أو أن أكون عالم دين، أدرس وأدرّس في الحوزة أو إماما في المسجد؛ لاخترتُ الجانب الدّيني والتبليغيّ". إذن، كان هذا الجانب أساسيّا في حياة سماحته، ونقطة انطلاق في مسيرته كلّها. لقد بدأ سماحته بدراسة العلوم الدّينيّة، خصوصا في فترة سكنه بالبقاع، وكذلك بدأ التدريس في المساجد والحسينيّات والحوزات، ليتجلّى في هذه المرحلة المبكرة توجّهه الأساسيّ، ولكن بعيد انضمامه إلى تشكيلات المقاومة تغيّرت مواقعه ومسؤوليّاته المباشرة، وإلى أن أصبح أمينا عامّا. ولكن يمكن القول الجازم إنّ الجانب الأساسيّ في شخصيّة سماحة السّيد هو جانبه الدّيني، بما هو عالم دين، أما الجانب السّياسيّ أو غيره فأضيف إلى الجوانب المتعدّدة الأخرى في شخصيّة سماحته.

*** هنا قد يسأل البعض عن علاقات الجانب السّياسي والجوانب الأخرى التي تميّز بها سماحة الشهيد الأسمى، مع الجانب الأساسيّ الذي يمثله بوصفه عالم دين، كيف تصفون هذه العلاقة؟**

- لا شكّ أن الشّق السّياسي لا يمكن فصله أو نزعه عن التكوين الدّينيّ، انطلاقا من مقولة: "ديننا سياستنا، وسياستنا ديننا". ومن المفيد الإشارة هنا إلى المغالطة التي يقع فيها بعض أولئك الذين يعترضون على الدّمج بين الدّين والسّياسة. فنحن عندما ننظر إلى الرسول الأكرم وأمير المؤمنين وكلّ أهل البيت (عليهم السّلام)؛ نجد أنّهم عملوا في السّياسة، أي بما تعنيه من معنى لغويّ ("ساس القوم" أي قادهم)، ما يعني أنّ الحياة الاجتماعيّة لا يمكن فصلها أو فكّها عن الدّين، بل العكس من ذلك، فالدّين جاء ليكون هاديا في كلّ جوانب الحياة، وسماحة السّيد حين طبّق الدّين في كلّ الموضوعات والجوانب، من خلال الحديث عن قضايا السّياسة والمجتمع والاقتصاد؛ فإنّ ذلك ليس خروجا عن الدّين، وإنّما عمل بصُلب الدّين. ما يجب التأكيد عليه هو أنّ الله تعالى منحنا منظومة دينيّة لها أبعاد مفتوحة على المجتمع وكلّ جوانب الحياة، ليعيش المرء حياته الدّنيا بشكل صحيح وسليم، ويصل إلى دار الآخرة وقد أنجز التكليف. وهذا ما قام به سماحة السّيد تحديدا، وبكلّ أهمّية، استنادا إلى الله تعالى، والدستور الإلهيّ المتمثل في القرآن الكريم، والاهتداء بسيرة أهل البيت وحياتهم العبادية، والدّينيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، باعتبار أنّ هذه هي المرجعيّة التي كان يؤسّس سماحته خطاباته عليها، وهذا ما نلاحظه مع حرص سماحته على الاستشهاد بآيات القرآن

الكريم، وأحاديث أهل البيت، وأدعيتهم، وتاريخ الرّسول الأكرم والأئمة (عليهم السّلام).

هدف سماحة السّيد

*** إذن، كما تقولون فإنّه من المحال فصل السّياسة والاجتماع والاقتصاد عن الدين، لأنّه منظومة متكاملة ومترابطة.. لكن إذا أردنا مقاربة هذا الأمر من خلال سماحة السّيد.. كيف كان يرى ذلك؟**

- نعم، إنّ هدف سماحة السّيد من ذلك هو القيام بدوره الأساسيّ في تربية المجتمع، ولو أخذنا بفكرة فصل الدّين عن جوانب الحياة؛ لكانت هذه التربية منزوعة من التعاليم الإلهيّة. لقد كان سماحته يرى نفسه في محلّ المسؤول عن النّاس، أي السّاعي لخدمتهم وخيرهم، والمربّي لهم في الدّين والدّنيا، وكان يشعر بمسؤوليّة أن يكون معرّفا ومربّيًا نحو الطّريق الآمنة نحو الآخرة. إذا أردنا التوضيح أكثر، فإنّنا نجد في عالمنا صنفين من الآباء، هناك منْ يهتم بكيفيّة أن يوفّر لأبنائه أفضل سبل الحياة الدّنيويّة، وهناك منْ يعمل بقوله تعالى: "يا أيّها الذين آمنوا قُوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها النّاس والحجارة" (سورة التحريم، 6)، ليتساءل عن الطّريق التي توصل إلى تحقيق هذه الوقاية، على مستوى الدّنيا والدّين والآخرة، وهو ما كان عليه سماحة السّيد الذي كان مشغولا – بشكل لافت - بهداية النّاس إلى آخرتهم، ما كان يجعله يفكّر مليًا في إعداد الخطاب الذي سيلقيه على النّاس، وكيف يربطهم بالله تعالى، ويجنّبهم نار جهنم. وقد كان سماحته يطرح هذا الموضوع بكثرة في اللقاء السنويّ للمبلّغين.

تجنيب الناس نار جهنم

*** في هذا المجال، نعلم أنّكم من المبلغين والقارئين في عزاء الإمام الحسين (عليه السّلام)، فكيف كان سماحته يوصل إليكم تلك الفكرة؟**

- على المستوى الشّخصيّ، ونظرا لكوني أخدم في قراءة العزاء الحسينيّ؛ فقد كان سماحته يحدّثني عن الموضوعات التي يجدر طرحها في هذه المناسبة أو تلك، وكيفيّة طرحها، والتفاصيل الأخرى المهمّة فيها، وكان سماحته يؤكّد بقوله: "يجدر بنا العمل على تجنيب النّاس نار جهنم". لذلك حين أقول إنّه "أب"، فهو حقًّا أب، ليس بالمعنى الخاص أو الشّخصي، بل هو أبٌ للمجتمع.. أبٌ يثقل كاهله السّبيلُ الذي يمكن من خلاله تأمين معيشة الناس، وكيف تتوفّر لهم حياة العزّة والكرامة، وكيف يُبعد عنهم الحرب والقتل، وكيف يربطهم بدينهم والثّبات عليه، والاستقامة فيه، حتّى يجنّبهم نار جهنم في الآخرة. وفي هذا المجال مثلا، فقد كان سماحته يكرّر على النّاس التفكير في الإجابة على الأسئلة التي تنتظرهم بعد الموت، وفي يوم القيامة، وفي الآخرة، عندما يقفون بين يدي الله تعالى، وما إذا كان إجاباتهم جاهزة أم لا. لقد كان يلحّ على النّاس بأن يجهّزوا أنفسهم لهذا اليوم، بل كان شديدا في ذلك بعض الأحيان، لأنّه لم تكن لتأخذه في الله لومة لائم، وما كان يسعى لكسب رضا النّاس على حساب رضا الله سبحانه وتعالى.



لماذا ناصر المظلومين؟

*** اهتمّ سماحته بقضايا الإنسان العادلة، وكان مقتديا بخط الإمام في الدفاع عن المستضعفين، أينما كانوا، ومهما كانت الأثمان، وهو ما كان منه في خصوص البحرين واليمن على وجه الخصوص. هل لكم أن تلقوا الضوء على هذه المسألة وتحدّثونا عن سبب إصرار سماحته على تثبيت الموقف وإعلانه في هذه الساحات؟**

- يمكن إحالة ذلك إلى العنوان العريض لدى سماحة السّيد، وهو: وقوفه بين يدي الله سبحانه وتعالى، والأسئلة التي يعتقد أنّها ستكون أمامه، من قبيل: "لقد رأيت اليمن مظلوما، فماذا فعلت؟ رأيت غزّة تُباد فماذا فعلت؟ رأيت حال أهل البحرين فماذا فعلت؟". إنّ أحوال هذه الدّول والشّعوب تدفع إلى جملة من ردود الأفعال، فيحتّم على بعضهم أن يجهروا بالموقف الرافض، ويقفوا بلا خوف للاعتراض على ما يجري من ظلم، ويلتزم آخرون بتفعيل القدرة على الدّفاع، وخوْض المواجهة عبر السّلاح. والخلاصة في ذلك هي أنّ كلّ ردّ فعل يكون بحسب قدرة الفرد أو المجتمع. وبالعودة إلى صلب السّؤال، فرغم مسؤوليّات سماحة السيّد تجاه بلده وشعبه في لبنان؛ فإنّه كان دقيقا في تقدير المصلحة، وهي لم تكن تتعارض مع واجب اتّخاذ الموقف في شأن الشعوب المظلومة، على مستوى كلمة التضامن أو الاستنكار أو ما شابه.

المهم أنّ سماحته كان يرفض المنطق الذي يدعو لعدم اتّخاذ موقف الحقّ حفاظا على رأي النّاس أو السياسيين في كونه وطنيّا فقط، أو لكي لا يُوضع على لوائح الإرهاب! إنّ هذه الأمور لم تكن تعني شيئا لسماحة السّيد، لأنّ الموقع، والسّمعة، والمديح، والثناء.. كلّها أمور دنيويّة، ولا تشكّل غايته أبدا، وأنّ جُلّ غايته هي أداء تكليفه في هذه الدّنيا، سواء بإعلان موقف تضامنيّ، أو فتح مواجهة وحرب دفاع، أو الإقدام على إسناد، وبما تُمليه رؤيته الدّينيّة والشرعيّة.

*** من الواضح أنّ هذه المبدئيّة في الموقف، وعدم الخضوع للأمور الدّنيويّة.. هي التي جعلت سماحة الشّهيد الأسمى بيّنا وجليّا في مواقفه، التي أدّت في الحقيقة إلى كلّ ما حصل من تحدّيات وحتّى استشهاده.**

- بالطبع، لقد دفع سماحة السّيد ثمن نصرته لليمن، وموقفه الواضح مع شعب البحرين، وحتّى قرار إسناد غزّة الذي شكّل المنعطف نحو استشهاده (قده)، ولكنّ المهمّ بالنسبة لسماحته هو اتّباع مبدأ القرآن الكريم وأحاديث الرسول الأعظم وأهل البيت (عليهم السّلام) الذين ورد عنهم: **"ما من مؤمن يُعين مؤمنا مظلوما إلاّ كان أفضل من صيام شهر، واعتكافه في المسجد الحرام، وما من مؤمن ينصر أخاه وهو يقدر على**



نصرته إلا نصره الله في الدنيا والآخرة، وما من مؤمن يخذل أخاه وهو يقدر على نصرته إلا خذله في الدنيا والآخرة" (الريشهري، "ميزان الحكمة"، ج 2، ص 1780).

فهل يعقل أن يخرج المرء عن دينه وعن إسلامه فقط لإرضاء فلان، أو لتجنّب أن يرد اسمه في لائحة الإرهاب، أو لوقوع بعض العقوبات الاقتصاديّة والماليّة؟! كيف لهذه الأمور أن تكون مبرّرة عند الله تعالى؟ هل هذه حجج دامغة تصلح أن يقدّمها المرء عند الله تعالى لتحول بينه وبين إعلان موقفه؟! رغم أنّها كلّها أمور دنيويّة، وتتعلق بعالم الفناء والزّوال؟ لقد كان سماحة السّيد، هذا الإنسان الربّانيّ؛ يتمتّع بتطلّعات أكبر من هذه الدّنيا، وهي تتمحور حول رضا الله سبحانه وتعالى، وأداء تكليفه عبر تحمّل مسؤوليّة آخرته، فهل يُعقل بعد ذلك أن يتحمّل المرء نار جهنّم لأجل عدم اتّخاذ موقف صحيح؟! وفي هذا الأمر يقول أمير المؤمنين (عليه السّلام): "أيّها الحقّ لم تتركْ لي صاحبا". أعود وأقول بأنّ لوم البعض لمواقف سماحته أو بعضها إنّما كان بسبب رؤيتهم الدّنيويّة، ورغبتهم في نيل المصالح الشخصيّة، أو عدم استعدادهم لتقديم التضحية، بما في ذلك بذل الأرواح العزيزة، والصّبر على هدم المنازل وتدمير الممتلكات. إنّ النظرة المحدودة المغلقة داخل الدّنيا تجعل المرء لا يفكّر بالمسائل الإلهيّة التي تنتظره، وهذا الأمر يشمل منْ كان يعارض سماحة السّيد، أو منْ تحصّن في موقع الحياد، فهم جميعا داخل هذه القاعدة.

كلمة إلى شعب البحرين

*** في نهاية الحوار.. نرجو منكم توجيه كلمة إلى شعب البحرين، وخصوصا إلى أمّهات شهداء البحرين، نظرا لأن وقت إجراء الحوار يتزامن مع حلول ذكرى عيد شهداء البحرين.**

- في الحقيقة، نحن ننظر إلى شعب البحرين بأسمى درجات الاحترام والتقدير، فنحن في لبنان نتمتّع بقدر من الحريّة في التعبير عن مواقفنا، خصوصا إذا تعرّضنا للظلم وأذى القصف والاستباحة في أرضنا، ولكن وضع شعب البحرين قد يكون أصعب، بالنظر إلى القمع المستدام والحيثيّة الأمنيّة التي تعمّ البلاد والعباد هناك. فليكن الله تعالى مشكاة صبرهم، وليتقبّل منهم شهداءهم، ويقوّيهم ويثبّتهم على هذا الخطّ، الذي هو خطّ الحقّ ونهج أهل البيت (عليهم السّلام)، وهو الالتزام بهذا الخط هو الأمر الصّعب، لأنّ كلّ إنسان يتمسّك بهذا النهج فإنّه لا بدّ وأن يدفع ثمن هذا الثبات. وإلى أمهات الشهداء، فلا ييأسن، ولا يدعن القمع والأذى والعنف يبعدهن عن هذا الخطّ أو المسار، لا سيّما وقد دفعن تضحيات كبيرة من دماء أبنائهنّ. ولأجل المحافظة على هذه الدّماء؛ فلا بدّ من الصّمود والمتابعة على هذا النهج، وهنّ إن شاء الله أهلٌ لذلك.



| من أنشطة الائتلاف |

فعاليات متنوّعة في ذكرى الشهيد الأسمى..
و"حديث البحرين" يبثّ سلسلة من الحوارات

نظّم المجلس السّياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير حلقتين خاصتين في ديسمبر 2025 ضمن برنامج "حديث البحرين"، بمناسبة ذكرى عيد الشّهداء، واستضافت الحلقتين كلا من الناشط الحقوقي إبراهيم الدمستاني، والناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ، وعُرضت في الحلقتين تقارير خاصّة بعوائل الشهداء من الآباء والأمهات.

تناولت الحلقتان اللتان أدارهما الدكتور إبراهيم العرادي، موضوعات أساسيّة تتعلق بملف الشّهداء، بما في ذلك الحقّ الإنساني والقانوني في محاسبة الجناة والتعويض المادي والمعنوي عن الشهداء وعوائلهم، وأكد المتحدّثون ضرورة الاستمرار في إحياء ذكرى الشّهداء، داعين السّلطات إلى الكفّ عن استهداف عوائل الشّهداء بسبب إصرارهم على حفظ ذكرى أبنائهم الشّهداء والتمسّك بملاحقة المتورّطين في قتلهم.

وقد بثّ برنامج "حديث البحرين" حلقات أخرى خلال شهر نوفمبر وديسمبر 2025 بينها حلقة استضافت الناشط المفرج عنه الأستاذ محمد السنكيس الذي بات معروفا بلقب "رجل الخبز" بسبب اعتصاماته الدّائمة للمطالبة بإرجاعه إلى عمله. وبعدها بُثت حلقة خاصّة حول قضية السّجناء السّياسيين المفرج عنهم وملف الإسكان، واستضافت الحلقة عددا من ذوي الصّلة من السّجناء الذين شرحوا أبعاد القضيّة والإجحاف الذي يتعرّضون له بعد خروجهم من السّجن.

معرض شهداء البحرين

وفي سياق إحياء الذكرى السنويّة لاستشهاد سيّد شهداء الأمة السيّد حسن نصر الله، نظّم الائتلاف سلسلة من البرامج والفعاليات المتنوّعة، إذ شارك وفد من الائتلاف في برنامج التجمّع الشّبابي والطلابي الذي نظّمته التعبئة التربويّة في حزب



الله يوم السبت 4 أكتوبر 2025 عند مرقد السيّد الشهيد (قده). وبعد وضع أكاليل من الورود على الرّوضة الشّريفة، انطلق برنامج خطابي بمشاركة المنظمات المشاركة، وبعدها افتتحت معارض خاصّة في ساحة المرقد الشّريف، وبينها "معرض شهداء البحرين" الذي نظّمه الائتلاف ودشّن فيه الإعلان الأوّل عن الإصدار الخاص بذكرى السيّد الشهيد الذي يوثق خطاباته حول حراك البحرين.

وفي المناسبة نفسها، أقام المجلس السّياسي في مكتبه ببيروت لقاء حواريّا مع الشيّخ محمد سبيتي، تطرّق فيه إلى جوانب من أسرار شخصيّة السيّد الشهيد (قده)، مستعرضا محطات من طفولته وشبابه، وصولا إلى استلامه قيادة المقاومة الإسلاميّة.

حفل تأبيني للهيئة النسائية

نظّمت الهيئة النسائيّة في الائتلاف حفلا تأبينيا بمناسبة الذكرى الأولى للشهيد الأسمى، وأكّدت الهيئة في كلمة لها أنّ الشّهيد الأقدس "كان مع شعب البحرين قلبا وقالبا"، وأضافت: "اليوم نعاهده على المواصلة والاستمرار، فنحن تعلّمنا من مدرسة كربلاء، تلك المدرسة التي تقوم على التضحية بأغلى الأثمان". وشاركت في الحفل التأبيني مسؤولة ملف الإعلام والأنشطة في معاهد سيّدة نساء العالمين، زهراء حمود، التي قالت إنّ سماحته "لطالما أكّد الوقوف إلى جانب الشعب البحرانيّ"، ولفتت إلى أنّ "شعب المقاومة وأمّة حزب الله ماضون على نهج السيّد الأسمى بعدم التخلّي عن قضيّة البحرين".



ندوة كتاب الشهيد وحراك البحرين

وفي الأجواء نفسها، وعند مرقد السيّد الشهيد (قده)، نظّم المجلس السّياسي ندوة فكريّة خاصة لمناقشة إصداره "سيّد شهداء الأمة وحراك البحرين"، شارك فيها الباحث السّياسي حسان عليان، والإعلامي اليمني محمد الزبيدي. وفي سياق الحوار، أوضح الأستاذ عليان أنّ ملف البحرين يُعدّ "من الملفات الصّعبة التي شكلت الميزان السياسي والأخلاقي لكلّ القوى والشّخصيّات في المنطقة والعالم". وعن اهتمام سماحته بقضيّة البحرين؛ لفت الأستاذ الزبيدي إلى "أنّ ما كان يحرّك هذا القائد هو الشعور العالي بالمسؤوليّة الدينيّة تجاه ما تتعرّض له الساحات المكلومة، وقد قدّم في موضوع البحرين قدرة استثنائيّة على بناء سرديّات متماسكة تتعلّق بالحراك الشعبيّ".

وفي سبتمبر 2025 أدار الإعلامي حسن قمبر ندوة جمعت سماحة الشيخ عبد الله الدقاق، والناشط اليمني السيد أحمد الشامي، وتناولت مواقف الشّهيد الأقدس في ملفي البحرين واليمن.



فيلم "العابرون للحدود"

أطلق المركز الإعلامي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير الفيلم الوثائقي "العابرون للحدود"، الذي يسجّل إسهام الشّهداء البحارنة في حرب الدفاع المقدّس (الحرب التي فرضها الطاغية صدام على الجمهورية الإسلامية). وقد انطلقت يوم الأربعاء 1 أكتوبر2025، فعاليّة تدشين الفيلم في الحسينيّة البحرانيّة الكبرى بمدينة المحمرة الإيرانيّة، وشارك في حفل التدشين إمام جمعة خرمشهر، وعُرض يوم الخميس في مدينة الفلاحية (شادگان) بحضور عضو مجلس خبراء القيادة آية الله الشيخ محسن الحيدري، وإمام جمعة الفلاحية السيّد نزار الموسوي.

| إصدارات |

كتاب "سيد شهداء الأمة وحراك البحرين"

بمناسبة الذكرى السنويّة الأولى لاستشهاد سماحة السيد حسن نصر الله (قده)؛ أصدر المجلس السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير كتيّبا خاصا، وثق فيه أهم خطابات السيد الشّهيد حول حراك البحرين بين 2011 و2014. واعتمد الإصدار التوثيق الزمني لهذه الخطابات، وتثبيت نصّ المواضع التي تطرّق فيها سماحته لوضع البحرين وحراكها الشّعبي. ويكشف التوثيق أنّ السيّد الشهيد كان حريصا على تقديم تضامن عمليّ وفعّال لحراك البحرين، بما يثبت حجم العلاقة الوثيقة التي ربطت سماحته مع شعب البحرين ومظلوميته. وبحسب المقدّمة، فإنّ المواقف والخطابات التي امتدت حتى قبيل استشهاده في 27 سبتمبر 2024؛ تكشف عن "طبيعة هذا الإنسان الاستثنائي، وعلوّ مقامه، واكتماله روحه وعقله"، إذ لم تمنع الظروف المعقدة والتحدّيات المحيطة من أن يعلن سماحته "كلمة الحقّ الواضحة، ويتولى الدّفاع عن المظلومين ومساندتهم، وأن يفضح الظالمين وأعوانهم".

وكما جاء في المقدمة أيضا، فإنّ هذا الإصدار يقدّم نموذجا معتبرا "من الخطاب الإسلامي السياسي" والمنهج الذي اعتمده الشّهيد (قده) في الالتزام "بمعادلة الثبات على الحقّ والعدل، والانسجام الأخلاقي والإنساني والديني في صناعة المواقف"، لاسيما في القضايا المحوريّة التي شكلت انكسارا في الوسط السّياسي العام.

ينقسم الإصدار إلى قسمين أساسيين، الأول يقدّم قراءة عامة في مواقف سماحة السيّد الشّهيد وسياقاتها، ويرصد في هذا المجال مواكبته لثورة البحرين، وبيان الأسباب والدّوافع التي أسّست لمواقفه الشريفة، كما يبيّن هذا القسم حضور ملف البحرين في الخطابات والمناسبات المركزية لحزب الله، الأمر الذي ينبئ عن تصميم مدروس من سماحته في استحضار حراك البحرين داخل المشهد العام للمقاومة، ودمجه ضمن خريطة الأحداث الأساسية التي تجذب اهتمام جمع غفير من الناس، ومن كلّ الساحات والبلدان، وهو ما يتجلى مع تحديد الكتيب لأهم العناوين والمسائل التي طبعت مواقف الشّهيد وخطاباته حول البحرين، والملفات الأساسيّة في الحراك، بما في ذلك أحقية الشعب في التغيير السياسي، وجرائم النظام في التطبيع والتغيير الدّيموغرافي واستهداف الشّعائر والهوية. وينتهي القسم الأول بالوقوف عند الضغوط والتحدّيات التي أحاطت بالمقاومة ولبنان، وشخص السّيد الشّهيد (قده)، بسبب مواقفه المعلنة في نصرة شعب البحرين، وفضح انتهاكات النظام.

أمّا القسم الثاني فهو يعتمد على سرد خطابات الشهيد ومواقفه التي أطلّ بها ابتداء من مارس 2011 وحتّى يناير 2024، وسجّل فيها مواقف معلنة في تأييد حراك البحرين، وتفكيك السّياسات الرسمية المضادة للحراك، وكذلك رصد سماحته للفجوات القاتلة التي سقط فيها الإقليم والعالم أمام اختبار البحرين وثورة شعبها.

يُشار إلى أنّ الكتيب طُبع طبعة أولى في قرابة 1000 نسخة، وجرى تدشينه ضمن معرض خاص أقيم في مرقد سيد شهداء الأمة بذكرى استشهاده الأولى، كما أقيمت ندوة خاصة لقراءة محتوى الإصدار عند المرقد الشّريف أيضا. وهناك فعاليات أخرى حول الإصدار من المقرّر تنظيمها في مناسبات وأماكن متنوّعة.



| في مثل هذا اليوم |

حملة ديسمبر 1976:

النهج الأمني للضّابط البريطاني هندرسون

تعدّ حادثة استشهاد محمد غلوم بوجيري (2ديسمبر 1976) كاشفة عن طبيعة الإدارة الأمنيّة التي شهدتها البلاد آنذاك، وتحديدا بعيد إجهاض التجربة النيابيّة الأولى ودستور 1973، وإدخال البحرين في أتون حكم أمن الدّولة، وحتّى بداية العام 2000م. في هذه الحادثة، يظهر دور البوليس البريطانيّ في إدارة البلاد، من خلال ضبّاط بريطانيين تولّوا رعاية مصالح الإمبريالية البريطانيّة، وباستخدام قبيلة آل خليفة. يبرز في هذا المجال اسم الضّابط سيّئ السمعة، إيان هندرسون، الذي جثم على صدور المواطنين على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

في تلك الفترة، كان المخطّط الأمني يقوم على خلط الأوراق، وإسكات أيّ مطلب وطنيّ بإرجاع دستور 73، وكانت إحدى التكتيكيات البريطانيّة المعتادة هي إثارة الفتن داخل المجتمع المحليّ، تارة باستعمال الورقة المذهبيّة، وتارة أخرى من خلال تأجيج الخلاف الفكريّ والأيديولوجي بين القوى المعارضة لقانون أمن الدّولة سيّئ الصّيت. في هذا السّياق؛ كانت الحملة التي قادها هندرسون ضدّ التيار الوطنيّ، وتعريضهم لتعذيب قاس وانتزاع اعترافات ملفقة. شملت حملة النصف الأول من ديسمبر 1976 عشرات المعتقلين، واكتظ سجن سافرة بهم، ومنهم: الدكتور جعفر طريف، جواد العكري، جواد مدن، عباس هلال، عباس مرهون، علي البنعلي، أحمد مطر، إبراهيم بوجيري، عدنان معراج، مهدي مطر، فؤاد سيادي، وعبدالله مطويع.

ولإخفاء الطّابع الأمني السّياسيّ لهذه الحملة؛ حرّك هندرسون وتر الخلاف الدّاخلي، انطلاقا من حادثة استشهاد الأستاذ عبد الله المدنيّ في 18 نوفمبر 1976، وفبركة مسرحيات حول تهريب السلاح، وزرع عبوات، وصولا إلى تحميل التيار الوطنيّ مسؤوليّة جريمة قتل الشّهيد المدني، وإجراء محاكمة مشوبة بالشّكوك. كانت تلك حيلة سارعَ إليها هندرسون بعد أن أوغل في تعذيب المعتقلين، وكان بينهم الشّهيد بوجيري. وكما أفاد مطويع في شهادة مكتوبة؛ فقد رأى بوجيري مثل الذّبيحة بسبب التعذيب الوحشيّ. في 2 ديسمبر 1976 تدهورت صحة بوجيري، ويومها كان في قسم المخابرات الذي يديره هندرسون، وتحديدا الغرفة رقم (1). وهي شهادة يؤكّدها أيضا شوقي العلوي. في ضحى ذلك اليوم، نُقِلَ بوجيري إلى مستشفى القلعة، ومن هناك إلى مستشفى السلمانيّة، ولكنّه فارق الحياة في الطّريق. فرض هندرسون جوّا من الإرهاب في البلاد، ومنع النّاس من التفاعل مع شهادة بوجيري، ولهذا الغرض أمر باختطاف جثمان الشّهيد من المستشفى، وإجراء مراسم الدّفن في مسجد القلعة دون حضور أهله، وبعدها سحبت دورية والد الشّهيد من منزله، ونُقِل إلى مكان الدفن في مقبرة المنامة، دون السّماح باحتشاد النّاس.

في بيان بتاريخ 1976، تصف جبهة التحرير البحرانية خلفيّات تلك الحملة، وما سبقها، بالشّكل التالي: "إنّ ما يجري في البحرين اليوم، ما هو إلا جزء لا يتجزأ من المخطّط الإمبرياليّ الذي يُراد تطبيقه في المنطقة، وهو إحدى حلقات التآمر ضد الشّعوب العربيّة، وإنّ هذه الإجراءات التعسفيّة التي تمارسها السّلطة تسير وفق الخطّة المرسومة المتمثلة في ما يُسمّى بمشروع أمن الخليج، الذي تباركه الدوائر الاستعماريّة، وتنفذه أجهزة المخابرات المحليّة (عصابات خليفة – هندرسون)".



منبر

السيادة في الفكر الإماميّ:
من الجعل الإلهي إلى التفعيل الشّعبيّ

بقلم: السّيد عباس شبّر – عالم دين من البحرين

عندما نتأمّل في فكرة السّيادة - كما يطرحها الفكر الإمامي - نشعر أنّنا أمام رؤية لا تكتفي بأن تكون نظريّة سياسيّة، بل هي مشروع حياة. ليست السّيادة هنا مجرّد كلمة تُرفع في الدّساتير، أو تُكتب على جدران البرلمانات، بل هي علاقة عميقة بين الإنسان وربّه، بين الفرد وجماعته، بين الأرض والسّماء.

في العالم الحديث، اعتدنا أن نسمع عن "سيادة الشّعب" وكأنّها الحقيقة المطلقة. لكن الفكر الإمامي يذكّرنا أنّ هناك مستوى أعمق: أنّ الأصل للسّيادة هو الله عزّ وجلّ، وأنّ الإنسان ليس سيّدا مطلقا، بل مستخلفا، يحمل أمانة ثقيلة، ويُختبر في كيفيّة إدارتها. هذا لا يعني أنّ الناس مغيّبون، أو بلا دور، بل يعني أنّ إرادتهم تُصاغ ضمن إطار قيميّ يحميهم من أن يتحوّلوا إلى مجرّد أرقام في لعبة المصالح.

والإنسان في هذا الموضوع هو في قلب المعادلة. وما يلفت النّظر أنّ هذا التصوّر لا يلغي دور الأمّة، بل يمنحه معنى أوسع. الأمّة ليست مجرّد جمهور يختار حاكما ثم ينسحب، بل هي شريك في المسؤوليّة: تراقب، تحاسب، وتشارك في البناء. وفي هذا المضمار أيضا؛ فإنّ الفقيه العادل - في زمن الغيبة - ليس طاغية ولا زعيما مطلقا، بل نائبا عن الإمام، يحمل عبء الشّرع، لكنّه أيضا يحتاج إلى الأمّة لتفعيل هذا الشّرع في الواقع. هنا يظهر التوازن: لا سيادة بلا قيم/ شرع، ولا قيم بلا ناس/ أمّة.

وبين المثال والواقع؛ فإنّ النصوص الإماميّة تبدو مثاليّة، لكن السّؤال الحقيقي هو: كيف نترجمها في عالم مليء بالتحدّيات؟ كيف نحافظ على الثوابت، وفي الوقت نفسه نتعامل مع التعدديّة، مع حقوق الأقليّات، مع ضغوط السّياسة الدوليّة؟ هذه الأسئلة لا يجيب عنها التّنظير وحده، بل تحتاج إلى تجربة، إلى اجتهادٍ حيّ، إلى شجاعةٍ في مواجهة الواقع، ودون أن نفقد البوصلة. وهنا مقارنة صريحة؛ فالدّيمقراطيّات العلمانيّة تعطي الإنسان حرّية واسعة، لكنّها – أحيانا كثيرة - تتركه بلا مرجعيّة أخلاقيّة، فيضيع بين الفرديّة والمصالح.

وأمّا الأنظمة الشّموليّة فتفرض القيم بالقوّة، لكنها تسحق الإنسان.

أمّا النّموذج الإمامي فإنّه يسعى إلى الموازنة، وأن يمشي على خيط رفيع بين الاثنين: أن يحفظ القيم دون أن يصادر الحرّية، وأن يمنح الحرّية دون أن يتركها بلا ضابط. ولكن البعض قد يسأل: ربما لا يكون نموذجيّا بشكلٍ كامل، دائما؟ الجواب: لكنّها التجربة الأنسب والأفضل بحسب ما لمسناه، وما قدّمته هذه التجربة يجعلها تستحقّ النّظر.

في النهاية، السّيادة في الفكر الإمامي ليست مجرّد نظام سياسيّ، بل هي رحلة إنسانيّة. رحلة تبدأ من الإيمان بالله تعالى، تمرّ عبر مسؤوليّة الفقيه، وتُستكمل بدور الأمّة. هي محاولة لصياغة عالم لا يذوب في الغرب، ولا ينغلق على نفسه، بل يشارك في الحضارة الإنسانيّة من موقعه الخاص، بهويّته وكرامته.

إنّ السّيادة ليست شعارا فقط، بل سؤالا مفتوحا، ومفاده: كيف نكون أوفياء لله تعالى، وفي الوقت نفسه أوفياء للنّاس؟ كيف نصون القيم دون أن نكسر الحرّية؟ وكيف نعيش في عالم متعدّد دون أن نفقد أنفسنا؟ إنّها الأسئلة التي تجعل الفكر الإمامي حيّا، لا نظريّة مغلقة، بل تجربة مفتوحة للحوار والتأمّل، وسعي دائم نحو عالم أكثر عدلا ومعنى.



| بروفايل |

الشهيد عباس السميع:

الولادة العظيمة داخل السجن

شكّل الشهيد عباس السميع (15 يناير 2015) عنوانا استثنائيا في قافلة شهداء ثورة 14 فبراير، فالشّاب الذي أُعدم مع اثنين من إخوانه الشهداء: سامي مشيمع وعلي السنكيس؛ فتح فاصلة جديدة في الصراع غير التقليدي الدائر حتى اليوم في البحرين. صنع الشهيد السميع العنوان الرمزي لهذه المرحلة، وتحديدا من خلال إقدامه على تسجيل فيديو داخل السجن، بصوته وصورته، يتحدّث فيه عن التهمة الملفّقة التي أسقطت عليهم حكم الإعدام الجائر (تفجير الديه ومقتل مرتزقة بينهم ضابط إماراتي).

نقل السميع السجنَ - بما هو مكان للتعذيب والانتقام - إلى ساحةٍ لخوض مواجهة علنية مع إجرام السلطة وأكاذيبها. صاغ السميع خطابه الأول المسجّل في فبراير 2015 بإتقان لافت، جسّد فيه ثبات الشخصية واطمئنانها الواثق، والقدرة الكبيرة على ابتلاع الارباك والمجهول. لقد أودع في هذا التسجيل الرسائلَ الذهبيّة لحركة الشعب، وقدّم مرافعة متقنة ردّ فيها على التهمة الملفقة ضده، مع إحساس عالٍ بالعزّة والالتزام بأهداف الثورة العادلة.

استعرض الشهيد الاستهدافات التي تعرّضت لها العائلة منذ التسعينيات، إذ استشهد عمّه حسن طاهر السميع في أحداث الانتفاضة آنذاك، كما تعرّض للاستهداف في 2008 في القضية المعروفة آنذاك بـ"الحجيرة"، في الوقت الذي ظلّ مطاردا طيلة سنوات الثورة الأولى حتى اعتقاله في مارس 2014.

سيكون الفيديو الأول للشهيد السميع وثيقة يعود إليها المختصّون في تاريخ المقاومات داخل السجن، لا سيّما أنّ الشهيد حرص على أن يقدّم وصاياه الحكيمة للشعب ولحراكه السلمي، مشدّدا على مجابهة الظلم، ووحدة الصف، والثبات مع قادة الثورة، وتأييد الحركات والقوى العاملة من أجل الشعب.

لقد وُلد السميع داخل السجن، وكان هذا التسجيل المصوّر داخل زنزانته بمنزلة شهادة الولادة العظيمة لهذا الشّاب الذي تحدّث عن تعذيبه الوحشي، وأشار إلى الكيد الداخلي لإرضاء دولة الإمارات، ثم يشتّت أي مسعى محتمل لإظهاره ضعيفا، فيقول إنّه لا يعوّل في الخلاص من محنته "لا على الرأي الدولي ولا المكرمة الملكية"، وأنه راض بأن يكون واحدا من هذا الشعب المضحّي، ومحاطا بالاطمئنان الذي لا يعتريه خوف ولا



قلق. توجّه الشهيد بتحيّاته الكبيرة إلى الشّعب، وفئاته المضحية، من العمائم الثائرة، وعوائل الشّهداء، والحرائر الثائرة، والشباب الثوري، موصيا باستمرار العزيمة، وتطوير الحراك الميداني، مع كلمات المحبة والصّبر إلى عائلته الكريمة.

لا توجد كلمات تصف الشّهيد السميع أكثر من الكلمات الأخيرة التي أودعها أهله في الزيارة التي سبقت إيقاع الجريمة. تحرّر الشّهيد من محنته الخاصة، وأطلق وجهه نحو شعب البحرين، وقال إنّ النصر المنتظر لا يكون إلا بالوقوف في وجه الحاكم الجائر، وبذل التضحيات، وألا يكون هناك يأس أو ملل أو تبرّم. تلك الوصفة التي خلّدت ابن السنابس في سجل الخالدين وفي سماء أوال.

البحرينيون مع غزّة.. بحرا وبرّا

واصل شعب البحرين تنظيم الاعتصامات والتجمعات الداعمة لغزة، ونظّم التحالف الوطني الذي تقوده الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني؛ حزمة من الفعاليات المؤيدة للمقاومة، وشارك فيها المواطنون الذين رفعوا هتافات تدعو إلى إلغاء اتفاقات التطبيع وإغلاق السفارة الصهيونية في المنامة. وشهدت ساحات الاعتصام الاحتفاء بالمشاركين في أسطول الصمود العالمي الذي احتجزته قوات الاحتلال الصهيوني في أكتوبر 2025، وأكد المشاركون الاستمرار في دعم مقاومة غزة بحرا وبرا وفي كلّ مكان حتى زوال الاحتلال.

(الصور من حساب "الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع" على الإنستغرام)








دخلتوا
الارض بوعد بلفور
وستخرجون منها
بوعد الله


المقاومة
جدوى
مستمرة
قاوم




من رام الله
للبحرين
شعب واحد
لا شعبين
نطالب بطرد
السفير الصهيوني
من البحرين


شعب البحرين
يحيي المقاومة
في فلسطين


المقاومة
جدوى
مستمرة

قاوم

قاطع

معاييرنا للدعوة للمقاطعة

نضع أي علامة أو شركة أو مجموعة في قوائمنا للمقاطعة، وبعد بحث خاص بنا لكل علامة عندما يتحقق اشتراط أو أكثر من التالي:

1. يثبت دعمها للكيان الصهيوني المحتل بطريقة أو أخرى، سواء كان الدعم مالي، معنوي أو عن طريق وجود استثمارات للشركة داخل الأراضي المحتلة أو تعاون مع شركات مملوكة لصهاينة.

2. يثبت أن يكون ملاكها داعمين للكيان بأي طريقة، أو أن يمتلك أسهمها أو نسبة من أسهمها أشخاص أو مجموعات داعمة أو مستثمرة في اقتصاد الكيان الصهيوني أو في تسليحه. نسبة 10% من قيمة الأسهم هي الحد الأدنى الذي نعتمده من أجل الدعوة للمقاطعة.

3. أن تكون موجودة ضمن قوائم منظمة (بي دي أس) أو تم ذكرها في أحد حساباتهم أو موقعهم الرسمي.







بيان موقف

الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني:

نستنكر عرض الوظائف على الباحثين عن العمل في الشركات الصهيونية ومنحها موطئ قدم في بلادنا





| المقابلة |

الباحث السّياسي عباس فنيش:

طوفان الأقصى كان "طوفان الألطاف".. وشهادة القادة "كبش عظيم"

يرى المحلل السّياسي الأستاذ عباس فنيش إنّ شعب البحرين – وبعد ثورة 2011 – هو من أكثر الشّعوب قدرة على فهم الظّروف المعقّدة التي مرّت على المنطقة بعد "طوفان الأقصى" وما تلاه من عدوان وحرب الإبادة على غزة ولبنان. وفي الوقت الذي يشير فيه الأستاذ فنيش إلى وجود مقدّمات موضوعيّة سبقت الطوفان؛ فإنّه يؤكّد أنّ قوى المقاومة كانت لديها خططها ومشاريعها لمواجهة حروب العدو الاستباقيّة، مشدّدا على النتائج الكبيرة التي حققتها جبهة الإسناد في لبنان.

في مقابلة خاصّة حول "طوفان الأقصى" وحرب الإسناد في جنوب لبنان؛ يشدّد المحلل والباحث السياسي الأستاذ فنيش أنّ قرار الإسناد تمّ اتّخاذه من سيّد شهداء الأمّة، السيّد حسن نصر الله (قدّس الله سرّه الشّريف) "بعد ساعات من الطّوفان، وقد جاء القرار بعد تدقيق واسع في المشهد العام". ولكن الأستاذ فنيش يرى ضرورة قراءة السّياقات الموضوعيّة التي سبقت "طوفان الأقصى"، سواء في معركة "سيف القدس" (2021) أو ما نتج عنها من آثار وخلاصات انتهت إليها كلّ الأطراف.

في هذا الإطار، يكشف فنيش استنتاجات واقعيّة تبلورت في ذلك الوقت لدى قيادة محور المقاومة، وبينها أنّ "غزة أصبحت قادرة أن تشكّل ساحة قائمة بذاتها، بكلّ ما يعنيه ذلك على مستوى القدرات، وخطط الإمداد، والعمليّات الميدانيّة، وعلى النحو الذي أثبت جدواه في عام 2021". يضع فنيش هذه الاستنتاجات في إطار الدّور التحوّلي الذي قامت بها قيادة المقاومة في غزّة، خصوصا الشّهيد يحيى السّنوار الذي تولّى قيادة تلك المرحلة "وأسهم في إحداث نقلة كبيرة في المقاومة، سواء في بناء قدراتها، أو تركيز التحامها بالمحور كلّه".



الخطاب الأوّل للشهيد الأقدس بعد "الطوفان"

ولكي يشرح الأستاذ فنيش ما يصفها بالمقدّمات الموضوعيّة التي فجّرت "طوفان الأقصى"؛ فإنّه ينتقل إلى تاريخ الثالث من نوفمبر 2011، أي الخطاب الأوّل لسماحة الشّهيد الأقدس بعد الطوفان. ويذكر فنيش أنّ قيادات من المقاومة الإسلاميّة (حماس) كانت التقت السّيد الشّهيد بُعيد الطوفان، وأكّدت لسماحته فهمها للوضع المعقّد في لبنان، وأنّها سُتقدّر أية خطوة تتخذها المقاومة في هذا الشّأن، ولكنها تقدّمت بطلب أن يتولّى الشّهيد الأقدس تقديم سرديّة عامّة حول أسباب الطّوفان، وأكّدت لسماحته أنّ لذلك أهمية كبيرة نظرا لما يتمتّع به الشّهيد الأقدس من طرح شموليّ، وقدرات خاصّة في البيان والإقناع العام، إضافة إلى ما يحظى به من مقبوليّة واسعة في أوساط الجماهير، فضلا عن النخب والقوى في المنطقة والعالم. ومن هذه الأجواء، كما يقول فنيش، جاء الخطاب الجماهيريّ الأوّل لسماحته بعد الطّوفان، الذي شرح فيه الأسباب الموجبة للطوفان.

المحور وساحة غزّة

يوضّح الأستاذ فنيش أن غزة تعرّضت لإجراءات متعدّدة ومدروسة بعد معركة "سيف القدس"، متوقّفا عند ملاحظة يراها شديدة الأهمية، وهي أنّ "فكرة (وحدة الساحات) كانت حينها في طور التشكّل، ولكنّها لم تبلغ بعد مراحل متقدّمة على مستوى بناء المحور وساحاته". وحينها تبلورت فكرة أنّ "غزّة أصبح بإمكانها القيام بدورها الخاص، مع العمل على استكمال دورها الجهادي من خلال برنامج استراتيجيّ داعم من جانب ساحات المحور، وعلى قاعدة إسقاط الكيان المحتل وتحرير الأرض". ويصف فنيش هذا التصوّر بأنّه كان عبارة عن "مزاوجة بين إتمام مشروع المقاومة في غزة، وتقويتها، وتوسيع قوة المحور وبرامج الإسناد من ساحاته المختلفة".

قيادة السنوار ومواجهة الضغوط

في مقابل ذلك، يرصد الأستاذ فنيش أنّ الكيان الصّهيونيّ كان - بدوره - يجري تقييما للأوضاع والتطوّرات الجارية، بما في ذلك نتائج "سيف القدس"، وكان المسعى الأساسيّ لدى الاحتلال هو إعاقة المشروع المقاوم الذي تأسّس بقوّة آنذاك. ويضع فنيش مجموعة من الخطوات والملفات المتنوّعة التي تمّ تحريكها لهذا الغرض، وشملت الدّفع بعجلة "حلّ الدّولتين"، وتعزيز الدّور التآمري لمنْ يصفهم بـ"عرب التّطبيع"، لاسيّما تأجيج العداء ضد قيادة الشّهيد السنوار في غزة. ويشير فنيش إلى أنّ الشهيد السنوار - والجناح المقاوم الذي يمثّله داخل غزة - كانت لديه انتقادات للأطروحات التي سادت في المرحلة التي سبقت طوفان الأقصى، واستطاع الشّهيد السنوار والشّهيد إسماعيل هنية والشّهيد صالح العاروري وآخرون (وبجانب قيادة القسّام الممثلة في الشّهيد محمد الضيف) ترسيخ الارتباط الوثيق بمحور المقاومة، والتأكيد على ثبات هذه العلاقة على قاعدة تحرير الأرض ومواجهة الصهيونيّة وقوى الهيمنة بقيادة واشنطن، وتلازم ذلك مع تخفّف اعتمدته قادة المقاومة في غزة من الارتباطات ذات الطّابع الحزبيّ أو الفئوي، بما في ذلك ارتباط (حماس) بجماعة الإخوان المسلمين، بما هي جماعة ذات تشكيل أيديولوجيّ وحزبيّ خاص.

في المقابل أيضا، كانت هناك أزمة تتفاعل داخل الكيان قبل الطّوفان، وكان الصّهاينة حينها يبحثون على الطاولة السّؤال التالي: "ما العمل مع غزة؟" وجرى في ذلك الوقت طرح سياسة التنفيس الاقتصاديّ في غزة, ولكن مع زيادة إجراءات الحصار في الوقت نفسه. ويشير الأستاذ فنيش إلى أن محور التطبيع العربيّ، وكذلك الجانب التركي، شاركوا في إدارة هذا التوجّه الصّهيونيّ ضدّ غزة، سواء على مستوى تفعيل الاتفاقات الجانبيّة مع الكيان المحتل، أو فتح نوافذ متفق عليها لتسلّل أطراف خليجيّة داخل غزة، بهدف تطويق المقاومة، وتحت عناوين إنسانيّة أو ما شابه ذلك. ويكشف فنيش في هذا الإطار، أنّ دولة الإمارات تولّت دورا استخباريّا مشبوها، وأوضح أنّ الإماراتيين - تحت ستار "الهلال الأحمر الإماراتيّ" - أدخلوا آليّات إلى غزّة مزوّدة بأجهزة فحص التربة وتقنيّات التجسّس على المقاومة.

السّعوديّة والتطبيع

في هذا المجال أيضا، يشير الأستاذ فنيش إلى الضّغوط المتزايدة آنذاك على السّعودية من أجل التطبيع مع الكيان، منبّها إلى ضرورة التوقّف عند خطورة حصول هذا الأمر، وآثاره المدمّرة على كلّ المستويات، وقال "لا تستبعدوا حينها أن نرى اليهود يطوفون بالبيت الحرام، وهذا ليس مزحة، بل طرحا حقيقيّا لدى

الصّهاينة استنادا إلى التاريخ المزعوم الممتد لأكثر من 3 آلاف سنة". وأضاف "إنّ التطبيع مع السّعودية يعني الدّخول في عهد ظلمات عقائديّ ودينيّ، وسيكون بمثابة نهاية المقاومة في المنطقة، لأنّه سيفتح الباب لدخول دول إسلامية كبيرة في التّطبيع".

وتأكيدا على أن هذا المسار كان يتحرّك قبل الطوفان؛ يشير الأستاذ فنيش إلى حصول لقاء جمع بين ولي العهد السّعوديّ محمد بن سلمان، ورئيس وزراء الكيان نتنياهو، وقد تناقلت وكالات أنباء حينها عن مكان انعقاد اللقاء، وتمت الإشارة إلى جزيرة تقع بالقرب من المغرب. وفي حينه أيضا، تحرّك القطريّون باتجاه قيادات (حماس)، وتحديدا قيادة الشّهيد السنوار، ومارست الدّوحة ضغوطا عديدة على السنوار وقيادة غزّة من أجل التجاوب مع طروحات التسوية في ذلك الوقت، والتي تنطوي على قبول "حلّ الدّولتين"، والتنازل عن القدس، والحقوق الأخرى التي تشمل حق عودة اللاجئين.

يؤكد الأستاذ فنيش أنّ تلك العوامل أسهمت في تسريع طوفان الأقصى، إضافة إلى وجود "محفّزات متعدّدة حامت حولها"، والتي تشمل المقدّمات المتعلقة بالحصار والخنق الاقتصادي، والتعجيل بملف التطبيع، والمحفّزات الماليّة من جانب الأنظمة العربيّة، فضلا عن المخاطر الجدّية التي بدأت تزداد حول المسجد الأقصى، والتهديد بهدمه، والذي يرى فنيش بأنه خطر لازال قائما حتّى الآن.

أهداف عمليّة "طوفان الأقصى"

يوضح الأستاذ فنيش أنّ عمليّة طوفان الأقصى كانت تستهدف فرقة "غزة" الصّهيونيّة، وخطّطت من أجل خلط الأوراق استراتيجيّا، وتخريب المشهد التطبيعيّ، ومن خلال عمل جهاديّ يسفر عن إيقاع أسرى من العدو. إلا أنّ مجريات العمليّة في ساعاتها الأولى تكشّفت عن معطيات جديدة على الأرض، ضمن ما يرصده فنيش تحت عنوان "تحقّق الموفقيّة في الوصول إلى أهداف جديدة لم تكن مدرجة ضمن الخطّة الأولى، وأنّ قرار المقاومة حينها كان باستمرار العملية، خصوصا بعد انهيار فرقة (غزة)، وخط الدفاع الصّهيونيّ الأول"، مضيفا أنّ "المشاهد المصوّرة التي انتشرت في ذلك اليوم؛ هي جزء بسيط ممّا حدث"، وقد جرى التوقف عن النشر بناء على نصيحة مباشرة من الشّهيد الأقدس.

يضيف الأستاذ فنيش" في هذا الإطار، كان قرار قيادة المقاومة، وتحديدا من جانب الشّهيدين السنوار ومحمد الضيف، بأن يتمّ توسيع الأهداف التي كانت مرسومة مسبقا للعملية، معتبرين أنّ انهيار العدو يعد بمثابة فرصة للتمدّد، وتشديد الضّربات "، ومن هنا كان خطاب الشّهيد الضيف الذي توجّه به إلى عرب 48 والضفة الغربيّة وشعوب المنطقة والمحور، من أجل التحرّك، والالتحاق بالمنجز التاريخيّ الذي تحقّق في ذلك اليوم المشهود.

قيادة واشنطن للمعركة

يرى الأستاذ فنيش أنّ سرعة مجيء الأمريكيين إلى فلسطين المحتلة هو مؤشّر واضح على المتغيّر الكبير الذي قامت به المقاومة في غزة، بما ذلك سريان الاهتزاز داخل الكيان المحتل، وهو ما جعل الأمريكيين يعتبرون السابع من أكتوبر (طوفان الأقصى) بمثابة "11 أيلول إسرائيلي"، لما شكّله هذا اليوم من نقطة تحوّل كبرى، ما يفسّر "قرار واشنطن الدّخول في المشهد بكلّ ثقلها، وتولّيها زمام الأمور في الكيان المحتل، خصوصا مع اعتقاد الأمريكيين بأنّ الحدث الجلل قد يدفع الإسرائيليين إلى خوض المعركة مسلّحين بالجنون والغرائز، فكان تولي الأمريكيين لقيادة المعركة من أجل تثبيت طريقة العمل العقلاني، واعتماد سياسة الخطوة خطوة".

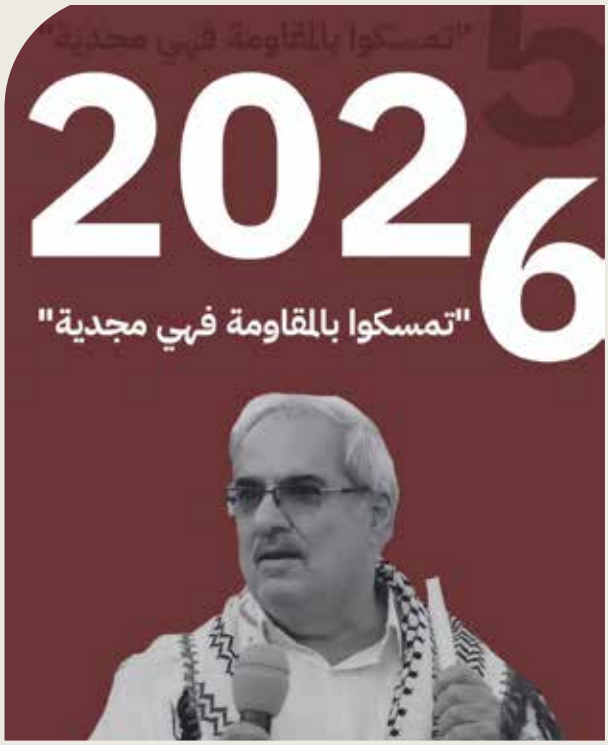

جبهة إسناد غزّة

يوضح الأستاذ فنيش بأنّ سيد شهداء الأمّة (قده) كان من أكثر المستشرفين للأخطار المحدقة بالقضيّة الفلسطينيّة، وفي هذا السياق كان موقفه السّريع – بعد ساعات من الطوفان – بفتح جبهة الإسناد من جنوب لبنان. ويؤكد فنيش أنّها ليست المرّة الأولى التي تخوض فيها المقاومة الإسلامية في لبنان جبهة إسناد، وقد سبق أن فتحت هذا الدعم لغزة وفلسطين المحتلة. ويوضّح فنيش الجانب المبدئي الذي اعتمد عليه الشّهيد الأقدس في قرار الإسناد، في ظلّ العدوان والمجازر في غزة، مع اليقين القائم لدى المقاومة بأن العدو متوجّه إلى الحرب الواسعة، وهو الأمر الذي يوضّح "خطّة توسيع دائرة الإسناد".

في الوقت الذي يشير فيه فنيش إلى حجم "الاختراق الاستخباري" وأثره الكبير على جبهة لبنان خاصّة، ولكنّه يؤكد على الإنجازات الكبيرة التي حققتها هذه الجبهة، ويرى أنّ هناك تعمية على تلك الإنجازات وآثارها الكبيرة، بعضها كان مدروسا من العدو، وبعضها حصل نتيجة صدمة الناس واستشهاد القادة. وقال "إنّ ما حصل في المواجهة مع الكيان لم يحصل في كلّ تاريخ الصّراع، عسكريّا وسكانيّا واقتصاديّا واستراتيجيّا"، وأنّ كلّ ذلك كان محرّكا لدى الأمريكيين لسرعة الدخول على الخط، وإدارة الحرب بأنفسهم.

رغم الخسائر.. المقاومة لم تسقط

يؤكد الأستاذ فنيش الظروف الصعبة التي أحاطت بالكيان بعد انفتاح جبهات إسناد غزة، ويستشهد على ذلك بما ذكره السّيد القائد الإمام الخامنئي من أنّ طوفان الأقصى "وضع إسرائيل على مسار الانحدار". ولكن فنيش يعود إلى موضوع الاختراق الإسرائيلي للمقاومة، والذي تبيّن مع ما يُعرَف بعملية "البيجر" (17 سبتمبر 2024)، مؤكدا أنّ ما حصل كانت له "انعكاسات كبيرة بدون شكّ"، ولكنّه يؤكد أنّ المقاومة استطاعت الكشف المبكّر عن اختراق "البيجر" وأجهزة الاتصالات، ما أدّى إلى تقليل الخسائر، واضطرار الإسرائيليين بعدها إلى تفعيل هذه الورقة بسرعة، ما جنّب وقوع شهداء أكبر في صفوف المقاومة، إذ كان الإسرائيليّون "يخطّطون لتفعيل العمليّة فيما بعد، وأثناء تطوّرات الميدان، واستهداف ما يزيد على 30 ألف من مجاهدي قوة الرضوان".

كان المسار الإسرائيلي في الحرب متوجّها إلى رفض "النوافذ المفتوحة" والمضي قدما في العدوان على لبنان، ومن هنا يشير فنيش إلى اعتبار الإسرائيليين أنّها كانت "حرب الأيام العشرة" أي من 17 سبتمبر إلى 27 سبتمبر 2024، ظنّا منهم أنّ المقاتلين في الجبهة اللبنانيّة لن يصدموا بعد كلّ ما حصل، وبعد اغتيال الشّهيد الأقدس على وجه الخصوص، وما ترافق ذلك من دعاية عن تدمير قدرات المقاومة. "ولكن المفاجأة كانت أنّ المقاومة لم تسقط، وأثبت مسار الحرب نجاح المقاومة، من القادة والمجاهدين، على استيعاب ما حصل، والتقدّم نحو خطط عمليات جديدة، وصولا إلى التصدّي الجهادي الواسع للتدخّل البرّي، واضطرار الإسرائيليين إلى القبول باتفاق وقف إطلاق النار".

يقول فنيش إن العدو "لم يحقّق الأهداف المعلنة، لا في غزة ولا لبنان، رغم فداحة العدوان والدّمار" ، كما أنّ "طوفان الأقصى أسهم في تعميق فكرة المقاومة في مستويات وساحات المنطقة والعالم، رغم كلّ الآثار والارتدادات التي حصلت في المحيط"، مشدّدا على أنّ الطوفان - وما تلاه من حروب الإسناد - كان لها الفضل في منع مخاطر أكبر على المنطقة والمقاومة، وهو ما يجعل فنيش يفضّل التوصيف الذي أطلقته قيادات من المقاومة على الطّوفان من كونه "طوفان الألطاف"، معتبرا أنّ شهادة سيّد شهداء الأمة وبقية



| من الموقف الأسبوعي |

الطاغية ينتقم من الأستاذ مشيمع والقادة الرهائن

شدّد المجلس السياسي في ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير على أنّ ما يتعرّض له الرمز الكبير الأستاذ حسن مشيمع، وبقية القادة الرهائن، هو "انتقام موصوف من الطاغية (حمد) بسبب دورهم في يقظة الشعب، وكشف مستور ما أسماه الطاغية بالمشروع الإصلاحي"، وعدّ في بيان بتاريخ 29 ديسمبر 2025 المرحلة الراهنة بأنها "مصيرية"، داعيا إلى مواجهة الكيان الخليفي وخططه في إبادة الشعب ومحو هويته.

وجدّد البيان الوفاء لذكرى القادة الشهداء الحاج قاسم سليماني والحاج أبو مهدي المهندس، وآية الله الشهيد الشيخ نمر النمر، وأكد أنّ قوافل الشهداء القادة الممتدة إلى الشهيد الأسمى السيد حسن نصر الله؛ تُعدّ اكتمالا لمشهد الصراع بين جبهتي الحق والباطل، مشدّدا على المضي مع جبهة المقاومة في مواجهة الاستكبار والكيانات العملية في المنطقة.

وفي بيان بتاريخ 22 ديسمبر 2025 أكد المجلس السياسي أنّ إحياء عيد الشهداء الأخير نجح في إحباط مخطط آل خليفة "لابتلاع ذاكرة الشعب وهويته"، وقال إن مناسبات النظام المزيفة (مثل "العيد الوطني"، و"يوم الشهيد") جرى هندستها من أجل "استهداف قيم الشعب وولائه الأصيل"، وأضاف إنّ "ملف الشّهداء هو مسؤولية ملقاة على الجميع"، مشدّدا على ضرورة "الحرص على أصالة هذا الملف، وقيمته العالية التي تتجاوز كلّ الأطر الضيقة".

وشرح المجلس السّياسي في موقفه بتاريخ 8 ديسمبر 2025 الأسس التي جعلت من ذكرى عيد الشهداء حدثا مفصليا في مواجهة مشروع آل خليفة، فمن ناحية ترتبط هذه الذكرى بانتفاضة التسعينيات، التي رسّخت فكرة إقامة نظام دستوري عادل، ومن ناحية أخرى تكشف هذه الذكرى الطبيعة الإجرامية لآل خليفة، وعداءهم غير المنقطع للشعب وكل ما أنتجه من رموز ومعان وتضحيات، وعلى رأسهم الشهداء، إذ لا يكتفي النظام بعدم الاعتراف بهم، ورفض إنصافهم وأهاليهم، بل يزيد على ذلك بتكريم قتلتهم وحمايتهم.

وكان المجلس السياسي حذّر في موقفه الأسبوعي بتاريخ الأول من ديسمبر 2025 مما وصفها بالبرامج المسمومة التي يغرق بها النظام المجتمع في البحرين، وتشمل ملفات السجناء والمهجّرين والحقّ السياسي، وذكر أنّ كلّ ما يصدر عن آل خليفة "هو لخدمة ثلاثية الظلم والشر: الاستبداد، والفساد، والتبعية".



| من ملفات الغزو |

جزار الشيعة عبد الله عيسى:

"جيفري إبستين" آل خليفة



في بداية التقرير، نعتذر لعوائل الضحايا على ذكر الأسماء في هذه المادة التي تتناول واحدة من أبشع الجرائم المنظّمة التي عانى منها المواطنون في البحرين على يد آل خليفة وفداويتهم، وعلى وجه الخصوص عبد الله بن عيسى آل خليفة (1883 – 1966)، الذي طبع تلك المرحلة بظلام دامس من الظلم والاضطهاد، وبينها جريمة الاضطهاد الجنسي، الذي وثّقت المصادر البريطانية جوانب منه، ما يجعله شبيها من هذه الناحية بـ"جيفري إبستين"، أشهر مجرمي الدّعارة في الزمن الحاضر.

يمكن استخلاص الملامح العامة لشخصية عبد الله بن عيسى وفق البروفايل الذي يتناثر في مجمل الوثائق البريطانية خلال فترة العشرينيات على وجه الخصوص. فهذا الرّجل الموصوف بالدّهاء وابتكار الحيل الشّيطانية، كان وراء المكائد السياسيّة التي أدت لعدم استقرار البلاد في تلك الحقبة. وانطلاقا من كونه الابن الأصغر للحاكم الخليفي؛ فقد قادة مجموعات من الفداوية للاستيلاء على ممتلكات الناس، وسجنهم ظلما وتعسفا، ليرتفع على يديه الظلم إلى مستوى "الإرهاب"، ممدّدا هيمنته على رعايا والده، ليبلغ موجة مروّعة بعد ترؤسه بلدية المنامة، ليكون الحاكم الفعلي للبلاد بعد إبعاد أخيه الأكبر حمد عن سدّة التوريث.

الجرائم الجنسية: الشبكة المنظّمة

حامت حول عبد الله جملة من الظروف المعقّدة التي جعلته منفلتا في ارتكاب أبشع الجرائم، ويمكن إمساك أولى الخطوط عند والدته التي كانت لها سطوة مريبة على والده الحاكم عيسى، هذا الرّجل الذي كان محورا لإحدى التحوّلات في تاريخ البحرين عندما قرّر البريطانيون عزله من الحكم. هذا الحدث كان على صلة بالفظائع التي ارتكبها عبد الله، مستفيدا في ذلك من التعليمات ودروس الإجرام والاحتيال التي تلقّاها من والدته عائشة بنت محمد آل خليفة.

في هذا السّياق، كانت إحدى الوسائل المتكرّرة التي اعتمدها عبد الله في الاضطهاد والابتزاز السياسي وجمع الأموال؛ هو تنظيم شبكة الجرائم الجنسية، وإيقاع الضحايا من خلال ذلك، خصوصا في مناطق الشيعة، إذ كان عبد الله يمارس حكمه الإقطاعي على أغلب مناطق الشيعة، انطلاقا من جد حفص.

اليهوديّة "مسعودة": إيقاع أبناء العوائل

في ظروف غامضة، بدأت إحدى فصول الحكاية بعد أن أجبر عبد الله يهوديّة تدعى "مسعودة" على الانخراط في شبكة دعارة منظّمة، هدفها الأساسي الإطاحة بشباب من عوائل معروفة من خلال استدراجهم إلى منزلها، ليقوم بعدها فداوية عبد الله بالهجوم على المنزل، وابتزازهم بفضحهم وسجنهم أو دفع مبلغ من المال. من الواضح أنّ هذه الشبكة كان لها انتشار واسع، وبأشكال مختلفة، لأن تقارير البريطانيين تقول إن عبد الله استطاع أن يجمع مبلغا كبيرا بهذه الطريقة.

كان الاختطاف وسيلة ملحوظة في طرق عبد الله لتشكيل الشبكة، وقد عمّت حوادث الاختطاف كلّ مناطق البحرين، وشملت السنة والشيعة على حدّ سواء. ففي صيف 1922 خُطفت زوجة أحد الخياطين من بلدة سنابس، وحُجزت في منزل عبد الله عدة أيام، مع إرسال تهديدات إلى زوجها، ليبقى مصير الزوجة غامضا.

توجد العديد من حوادث الاختطاف القسري المماثلة التي تمّ توثيقها، مثل اختطاف ابنة الحاج مرهون وابنة الحاج السيد جاسم، اللتين بقيتا في حوزة عبد الله عدة أيام، وبعد ذلك أجبرتا على الدعارة من خلال إرسالهما إلى القطيف كلّ عام. ومن الطبيعي أن تكون الشكوى غير ذات جدوى، لأن "الحَكَم هو الخصم نفسه"، كما أنّ هناك تهديدا جدّيا في حال الإقدام على الشكوى، فضلا عن إحجام الكثيرين عن ذلك هربا من الفضيحة أمام الناس.

تتحدث الوثائق عن أعداد كبيرة من هذه الحالات، وتفيد الوثائق بتورّط عبد الله باغتصاب 500 فتاة من مناطق البحرين المختلفة. وعلى هذا المجرى، كان اختطاف عبد الله لابنة السويحلي من الحورة، وإجبارها بعد ذلك على ممارسة الدعارة، وكذلك الحال مع ابنة خالد بن جاسم.

وسطاء محليون لتنظيم عمل الشبكة

ومن الطّرق الأخرى التي اعتمدها عبد الله هو إنشاء وسطاء محليين للعمل في شبكته المجرمة، باستعمال وسائل الجبر والإكراه، ووصل الأمر في بعض المناطق إلى تحويل عوائل (الزوج والزوجة) للانخراط في أعمال هذه الشبكة، كما فعل عبد الله مع وزيره (ع، ر) عندما أجبره وزوجته للعمل في الدعارة لصالح شبكة عبد الله. وتولّت هذه الشبكة المحلية إجبار الكثير من النساء على "زيارة" عبد الله في منزل هذا الوزير.

تعدّدت وسائل عبد الله في هذا المجال، وأخذت مناح عديدة، من قبيل المساومة لاختطاف البنات والزوجات من أهاليهم وأزواجهم لإرضاء إجرامه الجنسي.

فقد تزوّج أحد أبناء الحاج كاظم من الكويت، وبعد فترة توجّه إلى القطيف بغرض التجارة، وبعد عودته فوجئ بمنزله منهوبا، وأنْ لا أثر لزوجته. بعد زمن، صادف أن رأى زوجته مع اثنين من سماسرة الدعارة، وبعد مساومته وتقديم الرّشاوى استطاع تحرير زوجته من شبكة عبد الله.

من اللافت أن شبكة عبد الله ضمّت أيضا ابنه محمد، الذي سار على خطى أبيه في هذا العالم الأسود، واعتمد على وسائل والده في الاستيلاء على بنات الناس واغتصابهن، كما حصل مع محاولاته الخبيثة في إغواء ابنة (ع، د) التاجر المعروف في المحرق. وبعد فشل محاولاته؛ خطّط مع اثنين من فداويته لاعتراض طريق الفتاة في إحدى الأزقة، وجرى محاصرتها واغتصابها. كتم الأب الكارثة خشية الفضيحة، ولأنه يعلم أنّ العدالة لن تأخذ مجراها أبدا.

عبد الله وعائلته: شبكة متكاملة

تولى أيضا خدام عبد الله وفداويته مزاولة عمليّات توسيع شبكة الدّعارة، لصالح عبد الله وأبنائه، والمتاجرة بالفتيات، كما حصل مع اختطاف أحد الخدام لفتاة فارسية، ليكتشف أهلها بعد فترة أنّها في قبضة عبد الله، الذي باعها لاحقا إلى أحد عرب الزلاق مقابل 400 روبية. وهذه الحادثة تنطوي على تداخل خطوط الجريمة داخل بيت عبد الله، فقد استطاع ابنه محمد استعادة الفتاة الفارسية، مقابل 500 روبية، ولكنه أصرّ على أن يحتفظ بها لنفسه. لم تنته مأساة الفتاة إلا بعد وفاتها الحزينة وهي تضع مولودها.

من الواضح أنّ شبكة الدعارة كانت تُدار بشكل ممنهج من عائلة عبد الله وخدمه وفداويته، ولكن الأكثر إجراما في ذلك، وإضافة إلى أبنائه؛ فقد كانت والدة عبد الله منخرطة في هذا المجال الدنيء، كما تكشف جملة من الحوادث في هذا المجال، وخاصة بعد تحكّمها بالحكم ونيلها لقب "ملكة البحرين". ففي إحدى الأيام، أمر عبد الله آل خليفة، الحاج (ع. ب) بإحضار ابنته إليه، وبعد أن رفض ذلك، تدخّلت والدة عبد الله وأجبرت أم الفتاة على إرسال الفتاة فورا تحت تهديد الترحيل من البحرين. من المؤسف أن العائلة رضخت لهذا التهديد، وكان مصير الفتاة أنها ضاعت في عالم الجريمة الجنسيّة الذي يديره عبد الله، وانتهى أمرها لأن تكون تحت سيطرة أحد خدام عبد الله، وبعدها أحيلت للانخراط الكامل في أحد منازل عبد الله، ليزيد ضياعها في الغرف السوداء لجريمة الدعارة السياسيّة التي يديرها عبد الله وفداويته.

تفيد بعض الحوادث الموثقة أن جريمة الجنس السّياسي لعبد الله وعائلته، لم تقتصر على الفتيات واختطاف الزوجات، بل شملت أيضا الصبيان المراهقين، كما حصل مع صبي صغير كان يعلب خارج قريته، وعلى مقربة من مرعى جمال تابعة لزوجة الحاكم (والدة عبد الله) عائشة آل خليفة. وبدون سبب، تم الاعتداء على الصبي من أولئك الرجال، وعندما قام رجال القرية برفع شكوى إلى عائشة، قامت بسجن 12 من قيادات القرية، ولم تطلق سراحهم إلا بعد أن دفعوا 250 روبية عن كلّ واحد منهم.

شهادة البحارنة على جرائم عبد الله

وقد أصبح ملف الجرائم الجنسية واحدا من الموضوعات الحسّاسة التي شغلت مجتمع البحارنة، إلى درجة أنها أصبحت مدرجة في عرائض البحارنة المرفوعة إلى البريطانيين المستعمرين. ففي عام 1922 رفع 64 شخصا ممثلين عن البحارنة عريضة أوضحوا فيها هذا الأمر، وتحدثوا بشكل صريح عن استبداد عبد الله وجرائمه التي وصلت "إلى درجة المساس بأعراضنا (مما يشير إلى الأمان الذي افتقدته النساء)، حتى أن الفتيات أصبحن يؤخذن من بيوتهن بالقوّة، وكان يمتنع والد الفتاة أو والدتها عن التكلم عن ذلك بسبب الخوف". كما تقدّم العريضة أيضا شهادة عن الجهات المساعدة لعبد الله في أعماله المشينة، وتحديدا والدته عائشة التي قالت العريضة إنها "مثله تساعده في أفعاله".

(المصادر: **"مجلس العزل"**، سلسلة وثائق البحرين في الأرشيف البريطاني، مركز أوال، بيروت 2020 – **"البحرين: قراءة في الوثائق البريطانية"**، سعيد الشهابي، الطبعة الأولى 199)

| وجهة نظر |

الحركة الأسيرة في البحرين:
دروس وعِبر

بقلم: الشيخ عبد الإله الماحوزي – ناشط من البحرين

■ تُجسّد الحركة الأسيرة في البحرين صفحة مشرقة من تاريخ النضال السّلميّ، إذ تحوّلت السّجون إلى ساحات للصّمود والمقاومة الأخلاقيّة والفكريّة. منذ انطلاق الحراك الشّعبيّ عام 2011؛ واجه آلاف البحرينيين الاعتقال والتّضييق والتّعذيب، على خلفيّة مطالبتهم بالإصلاح والعدالة، لكن الأسرى داخل الزّنازن صاغوا من الألم إصرارا، ومن القيد عزيمة لا تلين، فقهروا السّجن والسّجان، وكانوا أسطورة في الصّمود.

يبرز النّاشط الحقوقيّ عبد الهادي الخوّاجة، الذي أُعتقل في 2011 لمجاهرته بالدّفاع عن حقوق الإنسان. ورغم تدهور حالته الصّحيّة بسبب التعذيب الوحشيّ الذي أدّى إلى كسر فكّه، إلاّ أنّه أصرّ على الحريّة، وبشتّى الوسائل، بما في ذلك الإضراب عن الطّعام مرارا، للاحتجاج على سوء المعاملة، وحرمانه من العلاج. وقد وثّقت المنظمات الدّوليّة حالته الصّحية بوصفها نموذجا للصّمود، والتمسّك بالمبدأ في وجه القمع.

كما يُعدّ الدكتور عبد الجيل السنكيس مثالا آخر على الثّبات الفكريّ داخل السّجن. فبعد الحكم عليه بالسّجن المؤبّد؛ وُضع في عزلة طويلة، لكنّه واصل إنتاجه الفكريّ، وألّف كتابا حول لهجات أهل البحرين. وبعد مصادرة الكتاب؛ أعلن عن الإضراب في 8 يوليو 2021، واستمرّ حتّى اليوم. وقد وُضع في العزل الإنفراديّ في المستشفى، لكنّه لم يتنازل، ليؤكّد أنّ الفكر لا يُسجن، وأنّ المقاومة الثقافيّة سلاح الأقوياء.

أمّا الشّيخ علي سلمان، فقد واجه حكما بالسّجن المؤبد، ولكنّه بقي صامدا، وقال بعد سنوات من سجنه: "ما وجدتُ إلا جميلا، وأشعر بالسّكينة والطّمأنينة تغمر قلبي بفضل الله سبحانه وتعالى"، ليغدو بذلك رمزا للثّبات على الحقّ. ومن رموز الصّمود أيضا الأستاذ عبد الوهاب حسين، الذي رفض المساومة على مبادئه رغم معاناته من أمراض مزمنة داخل السّجن. وعندما تسرّب مقطع فيديو يُوحي بأنّه مراد تصفيته، قال: "حياتي ليست مهمّة، بل المهم أن تبقى القضيّة حاضرة"، ليؤكد أنّ الحياة في موتكم قاهرين، والموت في حياتكم مقهورين. وعلى هذا المنوال كان بقية إخوته ورفاق دربه، وعلى رأسهم الأستاذ حسن مشيمع الذي يُعدّ شيخ السّجناء السّياسيين في البحرين لكونه أكبر السّجناء سنّا (مواليد 1947).

إنّ هذه النماذج وغيرها تبيّن أنّ الحركة الأسيرة ليست مجرّد قضية إنسانيّة، بل مدرسة في الكرامة والوعي. فهي تعلّم أنّ الحرية لا تُمنح بل تُنتزع، وأنّ الفكر والمبدأ قادران على كسر جدران السّجن. لقد أثبت الأسرى في البحرين أنّ الصّبر والمقاومة السّلميّة من داخل السّجن – فضلا عن خارجه – أقوى من القمع، وأنّ إرادة الشّعوب لا تُكسر مهما طال الظّلم. وهكذا تبقى الحركة الأسيرة شاهدا على أنّ الإنسان الحرّ يمكن أن يُقيّده جسده، لكن لا يمكن أن يُسجَن ضميره أو يُطفَأ نوره، وأنّ السّنن الكونيّة تقول: بالثبات يُكسر قيد السّجان، وينجلي اللّيل ببزوغ فجر الحريّة.



| قراءة في حدث |

عريضة البحارنة في 21 ديسمبر 1921:

تحليل محتوى "وثيقة التظلّم" الأولى

كان الظلم والاضطّهاد والإرهاب هو الطابع الغالب في البحرين منذ غزو آل خليفة في 1783م. ظلّت هذه المأساة في ازدياد مع مجيء حاكم تلو الآخر، ولم تتوقف في يوم من الأيام، وكأنّ الغزاة عاهدوا أنفسهم – جيلا بعد آخر – على إيقاع الأذى وأفحش الجرائم بحقّ أهل هذه البلاد. والأسباب في ذلك تبدو غير منطقيّة، حتّى من منظور تاريخ الاحتلالات في العالم، والمشهد في تاريخ البحرين مع آل خليفة أشبه بالطابع الإجرامي غير المفهوم الذي رافق المستعمرين الأوروبيين للقارة الأمريكية، وما ارتكبوه من مجازر وإبادات انتهت إلى إخفاء السكان الأصليين (الهنود الحمر) من الوجود. إنّ السؤال الذي قد يبدو مثاليا أو فلسفيا، هو: لماذا هذا النزوع لارتكاب المحتلين المجازر وجرائم الإبادة؛ في حين أنّهم يمكن أن ينالوا الكثير (ممّا ليس لهم حقّ فيه أصلا) بأساليب الموادعة والسّياسات الناعمة، وبأقلّ الأثمان، وربّما بدون ضحايا؟!

تفسيرات السّياسة المقارنة

في البحرين، يمكن الارتياح الجزئي إلى تفسيرات السّياسة المقارنة التي يوردها بعض الباحثين (الدكتور سعيد الشهابي، الباحث عباس المرشد وآخرون)، من قبيل أنّ الفعل الاحتلالي الذي قام به آل خليفة تمحور على سياسة الاستيطان الإحلاليّ، وهي تدفع – جوهريّا – لممارسة أنماط متوحّشة من العنف المادي والرّمزي، بما فيها أعمال الإبادة، لأنّ هذه السّياسة تنزع إلى المحو والإزالة، وخلق وقائع جديدة مصطنعة في الأرض المحتلة، ابتداء من صناعة رواية مزوّرة عن الغزاة، إلى تصميم استراتيجيّات تجريف ذاكرة البلاد الأصليّة، وإخضاع سكانها بالقوّة، وفرض العبوديّة، والنأي عن الاعتراف بحقوقهم الطبيعيّة.

التفسير السيكو-سياسي

لا شك أنّ وقائع التاريخ المحلي الموثّقة – على الأقل في القرن التاسع عشر وأوّل القرن العشرين - تدعم هذا الاتجاه التفسيري، وهو أكثر تفهّما من التفسير السيكو-سياسي الذي اعتمده الباحث نادر كاظم في تقرير ما وصفه بمشاعر الشّيعة المزمنة في الهشاشة، والإحساس بالتهديد الوشيك، وزوال الهويّة والوجود. وفي كلّ الأحوال، فإنّ جملة من الأسئلة تبقى معلقة استنادا على السؤال المثبّت في أوّل الكلام: لماذا اختار آل خليفة الاضطهاد في الوقت الذي كانوا قادرين على نيل ما يريدون عبر التودّد وحسن التصرّف مع الأهالي ومراعاة هويّتهم ونظامهم الاجتماعي والدّيني؟ هل كان الاستعمار البريطاني واعيا لسياسته المتناقضة في إدارة الوضع، وعدم الحسم في فرض العدالة لصالح الأهالي؟ وكيف نفهم الخيارات المقاومة التي اختارها المواطنون في مواجهة هذا الواقع الأسود، وإلى أيّ مدى نجح قادة المجتمع المحلي في هذه الاختيارات؟

عريضة 1921: تحليل وثيقة "التظلم"

يتطلّب الأمر جملة من الإفادات المعزّزة عبر العودة إلى بعض المحطّات الفاصلة من الماضي. والمقترح هنا العودة إلى تحليل محتوى العريضة التي قدّمها البحارنة إلى المقيم السياسيّ في 21 ديسمبر 1921م، المعروفة بعريضة أو وثيقة "التظّلم"، وتُصنّف بوصفها أولى خطوات الاحتجاج السّلمي - وهو تعبير إسقاطي لجأ إليه باحثون معاصرون، في حين أنّ المشاهد التي يمكن جمعها من الغليان الذي دبّ في الرّبع الأوّل من القرن العشرين؛ ينبئ عن احتجاج غاضب مهيّأ لأنْ ينفجر خارج حدود العرائض والتجمّعات الاحتجاجية عند المقار الرسميّة. أيا يكن، فالعريضة المشار إليها جاءت في المرحلة التي بلغ فيها الاضطهاد الممنهج ضد شيعة البحرين موجةً من التصعيد الخطير، كمّا ونوعا، وبوجهه العنفي المباشر. ومن ذلك يمكن فهم المسارات الجديدة التي أخذها الصّراع بعد العريضة، سواء مع عزل عيسى بن علي، أو غير ذلك من ترتيبات بريطانيّة تشبّهت بمقولة الإصلاح.

تنمّ صياغة العريضة عن قدرة متقدّمة آنذاك على الحجاج السّياسي للمواطنين وقادتهم المحلّيين، لاسيّما استعمال الوسائل الفعّالة في التأثير على أصحاب القرار، كما أنّها تنطوي على اهتمام صريح في وصف الواقع الظالم، وربطه بالجهات المعنيّة، وتحديدا حكومة الاحتلال البريطاني، التي تتحمّل - وفق القوانين الدوليّة التي جرى تنظيمها لاحقا - مسؤوليّة المواطنين الذين تحتلّ أرضهم. في هذا السّياق، تهتم العريضة باستعمال خطاب دبلوماسيّ يراوح بين التبجيل والإلزام بالمسؤولية الواقعيّة، مع وضع ذلك في سياق حذق من التعويل على الله تعالى، التذكير بسنن التاريخ وسيرة الحكماء من الملوك، بما يكشف - مرة أخرى - عن الخلفية المتقدّمة لأصحاب العريضة، ونضوج قدراتهم في صياغة الخطاب المطلبي، واستيعابهم العمليّ لفائدة التأثير السيكولوجي على الطّرف الآخر، من قبيل وضع البريطانيين أمام أنفسهم (المزعومة) والتاريخ، ودفعهم نحو دائرة ضيّقة من المسؤولية القانونيّة، وعواقب التخلّي عنها. وإضافة إلى ذلك، فإنّ العريضة - بما هي خطاب مطالبي واحتجاجي - فإنّها اعتنت كثيرا ببناء المفردات المعبّرة عن واقع الظلم (بناء معجم الظلم والاضطهاد)، وكان الحرص على تسريب موج من التعابير الدّالة على ذلك، على امتداد العريضة والتي خُتمت بالإفصاح غير المتردّد - للمرة الثانية - عن خلفيّة المتقدّمين بالعريضة، وأنّهم يمثلون كلّ شيعة البحرين، وفي ذلك دلالات أخرى تحتاج بدورها إلى التأمّل وأخذ العبرة الراهنة.

	الفقرة/ النص	عنوان الفقرة/ النص	الفكرة/ التأسيس	الفكرة/ الوظيفة
المستهل1	الحمد الله الذي جعل الملوك ملاذا للاجئين والعاجزين في أوقات الشدائد"، - "ومن جعل عدالته سببا لرحمته".	أساس شرعية الحكّام والملوك	ترسيخ فكرة الجعل الإلهي في وظيفة الملوك (الحكّام)، بأنهم صالحون لأن يكونوا عونا وسندا للمظلومين، وأنّ الرحمة الإلهيّة على صلة بالعدالة.	ليس هناك من شرعيّة - بما في ذلك إلهيّا (دينيّا) - لأي نظام لا يلتزم بواجب وجوده، وهو عون المضطّهدين، ومثل هذا النظام تسقط عنه الرّحمة (يكون محلا للّعن والرفض، وغير قابل للحوار).

المستهل 2	- "إذا تصرّف أحد الملوك بوحشية، فإن الزمن يتغير"، - "وينبغي على أي إنسان حكيم أن يأخذ العبر من سلوك سلفه"	حجاج من سنن التاريخ مع الطغاة	هنا يبرز اعتماد منهج الإحالة إلى التاريخ، والمنطق الواقعي، في بناء الخطاب والمطالب، وربط ذلك بحركة التاريخ، وتغيّر الزمن الذي لا يستقيم مع توحّش الملوك.	تعتمد المعارضة في جملة من خطاباتها على تذكير آل خليفة بما آل إليه طغاة المنطقة، من صدام إلى القذافي ومبارك، ولكن من المهم أيضا ترسيخ هذا المنهج الخطابي، وحُسن توظيفه الفعّال.
المستهل 3	- "لقد أنعم الله على مخلوقاته بالقوة على أن تسود عدالة الحكومة"	شرط قوة الأنظمة وبقائها	هنا؛ تأسيس المرجعية الأكيدة في العلاقة مع الحكّام الدوليين، وكذلك قوى السّيطرة على الواقع، وهي مرجعية العدالة، وأنّها الأساس في القبول العملي في التعاطي معها، كما أن ذلك هو سبب بقائها أو زوالها.	ربّما يكون التعويل على هذا اللون الحجاجي مفيدا في أغلب الأوقات. من الناحية الفكرية؛ فإنّ ذلك يستند على تأسيسات دينيّة واضحة، تؤكد على أنّ العدل هو الأساس الخاص بالحكومات، بمعزل عن شرعيّتها (القانونيّة أو الدينيّة أو ما شابه).
شواهد المستهل	- "انظر إلى الفراعنة.. الذين لم يبق لهم أثر". - "الحكومة البريطانية (مثلا) لم تخسر سمعتها.. إذ أن عدالتها تفوقت على عدالة أنو شيروان.."	الاختيار الواعي لأمثلة التاريخ	من اللافت هنا اختيار المثالين في الاحتجاج التاريخي، وكلاهما من التاريخ القديم، أي غير المرتبط بتاريخ الإسلام على الأقل. أحدهما من مصر القديمة، إذ اختفى حكم الفراعنة بسبب طغيانهم، والآخر من بلاد فارس، إذ يمجّد التاريخ حكم أنو شيروان الساساني، الذي أقام العدل، ما أدّى لحفظ دولته وازدهارها. مع ملاحظة أنّ ولادة الرسول الأكرم كانت في أواخر عهد كسرى أنوشيروان، وذلك إشارة أخرى على حسن اختيار الشاهد التاريخي.	يعتمد تأثير الخطاب – في كثير من الأحيان – على حُسن اختيار الشّواهد والاقتباسات التاريخيّة، وخاصة تلك التي ترتبط بأمرين: الاتفاق العام على رمزيّتها بين الناس والشعوب، ودلالتها على المعاني المطلوب استحضارها (ظلم، عدل، حكمة..)، وبعد ذلك دمجها في المحلّ المناسب من صناعة الحجّة والإقناع. وهذا أمر لا يزال مطلوبا حتى يومنا هذا، ولعلّ القصور أو التقصير فيه أفقد بعض النشاط المعارض أثره أو اقتناصه الفرصة المناسبة للتأثير.
عرض الموضوع 1	- "المجتمع الشيعي يعيش في ظل إذلال كبير"، - "عرضة لمجازر عامة، ولا ملجأ له"	طبيعة اضطهاد المجتمع الشيعي في البحرين	تبدأ العريضة في عرض الموضوع بتحديد المجال المعرَّض للمشاكل، وهو المجتمع الشّيعي، وهذا التحديد له أهمّيته الفائقة. وابتداء من هذه المحطة، سيضع الخطاب معجم الظلم الذي يعاني منه هذا المجتمع، والذي يدور في مدارين: "الإذلال، المجازر العامة".	من المفارقة، أن خطاب 1921 كان صريحا في وصف واقع الظلم، وقد يُخيّل للبعض اليوم أنّ المعجم المستعمل في ذلك الخطاب؛ انطوى على مبالغات مقصودة لتقوية الحجّة واستدعاء التدخّل، ولكن ذلك ليس دقيقا، لأنّ البريطانيين أنفسهم استعملوا المعجم ذاته، وأوردوا شواهده المفضّلة. العبرة هنا هو ضرورة الدّقة في بناء المعجم الذي يفرز الخطاب المعارض، وعدم الرّكون إلى التساهل في ذلك، بحجّة عدم إحراج السّلطة، أو التعامل الواقعي مع الظّروف المحيطة، أو ما شابه.

عرض الموضوع 2	- "أنّ أيا من أدلتهم (الشيعة) لا تُقبل"، - "ممتلكاتهم عُرضة للنهب"، - "هم أنفسهم معرّضون لسوء المعاملة في كلّ لحظة"،	عناوين من اضطهاد الشيعة في البحرين	تواصل العريضة عرض الموضوع عبر وضع عناوين أخرى لواقع الظلم والاضطهاد، بما يعزّز من مصداقيّة "معجم الظّلم" الذي يمثل ركيزة أساسيّة في تاريخ الاحتجاج، وواجب توثيقه، ووضعه في إطار تأسيسيّ ومتين المعالم لدى الأجيال المقبلة.	ترسم هذه الفقرة ثلاثة أمور صالحة للفهم المعاصر، فآل خليفة) لا يقبلون بمطالب الشّيعة برفض أدلتهم على الظلم، أي أنّهم لا يعترفون بأهل البحرين الأصليين، وأنّ ذلك أخذ وجهين، الأوّل ماديّ، ويتمثل في النهب والسرقة، والآخر معنوي، من خلال سوء المعاملة، وهو ممنهج بلحاظ دلالة عبارة "في كلّ لحظة".
عرض الموضوع ٣	- "الظلم يتزايد يوما بعد يوم"، - "إذا أردنا تعداد الإساءات فبمقدورنا ذلك" - "نشير فقط إلى جزء من الألف منها"	اضطهاد غير قابل للحصر	تعتني هذه الفقرة، انطلاقا من السّابقة، بتأكيد البعد الممنهج في ارتكاب الظّلم والاضطهاد، فهو "يتزايد يوما بعد يوم"، ما أفرز سجلا كبيرا من الإساءات. لا يقتصر المعنى من ذلك على تأكيد منهجيّة الظلم وإثبات مقصد مرتكبيه الإبادي؛ ولكن أيضا التمهيد لمعنى آخر تفصح عنه الفقرة التالية.	تعتني هذه الفقرة، انطلاقا من السّابقة، بتأكيد البعد الممنهج في ارتكاب الظّلم والاضطهاد، فهو "يتزايد يوما بعد يوم"، ما أفرز سجلا كبيرا من الإساءات. لا يقتصر المعنى من ذلك على تأكيد منهجيّة الظلم وإثبات مقصد مرتكبيه الإبادي؛ ولكن أيضا التمهيد لمعنى آخر تفصح عنه الفقرة التالية.
تمهيد عرض المطلب 1	- "هذه الحكومة مسؤولة أمام الله على الظلم وسفك الدماء الذي نتعرّض له"، - "لأنها قادرة على مساعدة الضعفاء والمساكين، وعلى أن تخلصنا من أيدي الظالمين"	إلزام حكومة (الاحتلال – الحماية) بمسؤوليتها	لم تورد العريضة تسمية مباشرة للطرف الظالم، أي آل خليفة وفداويتهم، لأنّ العريضة موجّهة لحكومة الاحتلال، ومعنيّة بمخاطبتها تحديدا، وإلزامها بمسؤوليّتها في التدخّل. وهذا اللجوء ليس يأسا من الله تعالى، وليس تسليما بالاحتلال، بل انطلاقا من تحفيز قدرتها الواقعيّة على منع الظلم، ووقف الظالمين، بحكم اتفاقات الحماية وواقع الأمر.	بشكل مباشر، تتوجّه العريضة إلى حكومة الاحتلال البريطاني باعتبارها "المسؤولة" عن الظلم وسفك الدماء. تأسّس تحميل المسؤوليّة على معنى ضمني، وهو الحساب عند الله تعالى والادعاء الدّيني للبريطانيين، ومعنى واقعي يتمثل في امتلاك القدرة على المساعدة ومنع الظلم. في ذلك درس وظيفي يتعلق باستعمال المؤثرات العميقة على الطرف الآخر، وعدم التوقف سلبا عند إشكالية شرعية الاحتلال مثلا، أو طبيعة التحالفات التي تربطه بقوى الهيمنة أو القبائل الحاكمة.
تمهيد عرض المطلب 2	- "فساعدنا يا الله قبل هلاكنا" - "لقد اجتمع اليوم سكان القرى معا، كي يلتقوا بك، ويلتجئوا إليك" - "أصر كبار الرجال ذلك وأصروا على مقابلة سعادتك"	إصرار على الموقف	يتكرّر على امتداد العريضة، ومنذ أوّلها، مفهوم الارتباط الديني والتعويل على الله تعالى، انطلاقا وتأسيسا واستمرارا. وهذا مؤشّر على البناء الدينيّ الراكز لأصحاب العريضة، ولمسة علماء الدين عليها، إضافة إلى دلالة ذلك في عدم الرّهان الأعمى على البشر، بما في ذلك الاحتلال البريطاني.	إنّ التأسيسات الدينية الواردة في العريضة، وإنْ كانت مركّزة على الجانب الإيماني الخاص بالتعلق بالله تعالى، دون اللجوء إلى تفاصيل أخرى من السردية الدينيّة أو الإيمانيّات العقائدية (مثل سيرة الأئمة، نموذج الإمام الحسين مثلا..)، ولكن ذلك وحده ينبئ عن تأصيل مهم في الخطاب السياسي المعارض، وضرورة الاستناد عليه، ولكن بالشكل والمحتوى اللذين يناسبان الجهة المخاطبة، والظروف المحيطة.

عرض المطالب	- نناشدك بالله أن تساعدنا"، - "وإذا لم تمنحنا حقوقنا ولم تساعدنا فأنت بذلك تساعد الظالمين على مواصلة ممارساتهم"	العنوان العريض للمطلب	عودة مركزة للعريضة وهي تخاطب (المقيم السياسي) لفكرة التدخّل لمنع الظلم، مع الحرص هنا على وضعه في زاوية الإحراج القصوى، وأنّ التخلي عن التدخّل يعني أن حكومة الاحتلال شريكة مع الظالمين، وفي كلّ ممارساتهم الموصوفة.	إنّ الدعوة للتدخّل تأخذ شكلها بين زمن وآخر، ولكن المنطق الأساسي فيها هو أنّ الطرف القوي، أو صاحب التأثير على الظالمين؛ يلزم أن يكون موضعا للمساءلة والضّغوط، وأنّ عدم استجابته يعني تورّطه الحقيقي مع الظالمين، وبالتالي انكشاف نفاقه. ولتجنب أي تفسير سلبي، فإنّ المسألة هنا هي السّعي للحصول على "الحقوق"، وليس إضفاء شرعيّة على أحد أو الرّهان عليه.
خاتمة 1	- "لقد نفذ صبرنا وقوتنا" - "وإذا غادرنا هذا الملجأ ولم يساعدنا الزعيم فسينتهي بنا الأمر إلى الموت"، - "وسيتحمل هو مسؤولية ذلك أمام الله"	خطر الموت واللجوء إلى الله تعالى	تلجأ العريضة، في ختامها، إلى تأكيد الخطر المحدق، وأن ذلك بلغ حدود التعرّض للموت (الإبادة)، بعد نفاذ الصبر، والقوة على المواجهة. وأنّ الأمر أصبح بيد منْ يملك القوة على الأرض، لتصبح مسؤوليّته كاملة أمام الضمير وأمام الله تعالى. لقد كان أصحاب العريضة واعين لفاعلية هذا البناء الخطابي في تحريك البريطانيين، بما ينطوي عليه هذا الخطاب من إحراج وضغط، ومن معنى ضمني بأنّ الخطر قد يولّد ردود أفعال غير معلومة. من علامات نجاح هذا الخطاب والتحرّك الاحتجاجي الذي انبنى عليه؛ هو مسارعة البريطانيين للتدخّل المدروس، وبشكل محدود، عبر إجراءات سياسيّة لتحجيم آل خليفة، وفرض إصلاحات معّينة.	لا شكّ أنّ حجم اللجوء إلى مسالك الاحتجاج الدّبلوماسي، واعتماد محتوى الخطاب الحجاجي، وتحديد النوع المناسب في مخاطبة قوى الأمر الواقع؛ كلّ ذلك يعود إلى أمر أساسي وهو مستوى القوة الذاتيّة، أي درجة الإعداد والاستعداد المادي والمعنوي على المقاومة. يعني ذلك، أنّ عدم وجود هذه القوّة المقاومة، أو فشل بنائها التصاعدي، وتجنيبها عرضة النفاذ والانكسار؛ سيضطرّ أصحاب الحقّ – بين وقت وآخر - إلى خيارات المطالبة والاحتجاج المحدود، وهذا لا بأس به بشرط الحرص الشّديد على عدم السقوط في الذلّ أو الهوان، والحفاظ على قوة الخطاب، وقوة الذات من وراء ذلك. وهذا هو المعنى من إصرار العريضة على تحميل البريطانيين المسؤوليّة، رغم تدبيج المديح لهم على خلفية إلزامهم بالعدل.
خاتمة 2	- "هذه العريضة هي من شيعة البحرين جميعهم"	هويّة أصحاب العريضة	لم تُورد المصادر تواقيعَ العريضة وأسماءهم، لأنّ النسخة الأصليّة مفقودة، وما هو موجود في الأرشيف البريطاني هو ترجمة إنجليزية للعريضة المكتوبة بالعربية. كذلك كان المسؤولون البريطانيون يمنعون آل خليفة أو أحد أعوانهم من الاطلاع عن نصوص وتواقيع بعض العرائض، خشية من زيادة اضطّهادهم، كما يزعم بعض المقيمين السياسيين.	من الأرجح أنّ هذه العبارة الأخيرة من صلب العريضة التي كتبها البحارنة، وليست إضافة من المترجم الأصلي للعريضة. وفي كلا الحالتين، فإنّ هوية القائمين على الاحتجاج كانت واضحة لجميع الأطراف، بمنْ فيهم البريطانيون. وهذه مسألة على قدر كبيرة من الأهميّة، ليس فقط في حسم معادلة الصراع وأطرافه، ولكن أيضا للإسهام في حفظ الحقيقة، وعدم الإذعان أو الرّضوخ للخوف من كشف الهوية، رغم مخاطر الاضطهاد والملاحقة.

| من فكر القادة |

بيان آية الله قاسم في ذكرى عيد الشهداء:
تأسيس الواجب الشرعي

أصدر سماحة آية الله الشّيخ عيسى قاسم (حفظه الله تعالى) بيانا في 17 ديسمبر 2025 بمناسبة ذكرى عيد شهداء البحرين، سجّل فيه سماحته الموقف الشّرعي تجاه الشّهداء والحقّ الثابت في إحياء ذكراهم. وتضمّن البيان قائمة أوصاف لافتة بحقّ الشّهداء أكّدت على قيمتهم العليا، وضرورة الامتثال للمعاني التي يعبّرون عنها، كما تطرّق البيان إلى الواجب الشّرعي في التصدّي للظلم، وحرمة التخلّي عن الحقّ المقرّر شرعا. وفي الأشكال التالية توضيح لمحتوى البيان والقاموس الذي تضمّنه، ممّا يدعو إلى التأمّل وإلى مزيد من القراءة والتحليل.

أولا: من هم شهداء البحرين؟

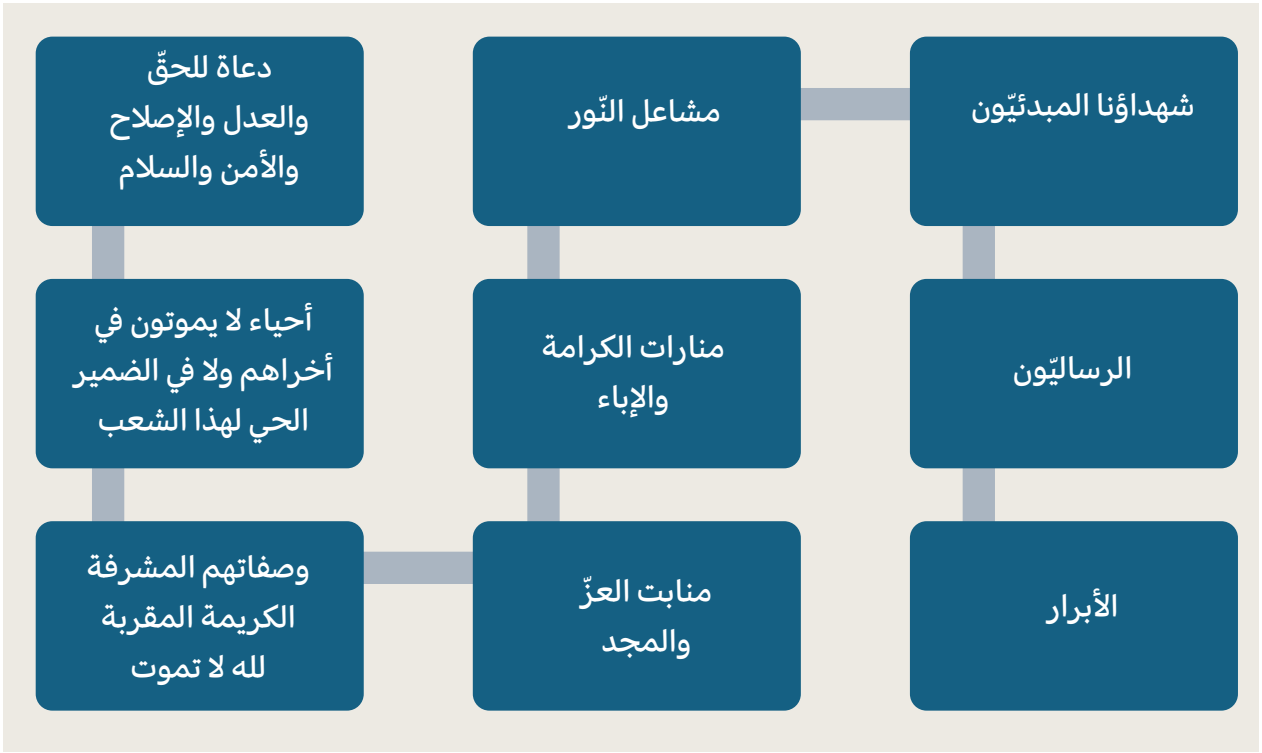

ثانيا: من هو شعب الشهداء؟

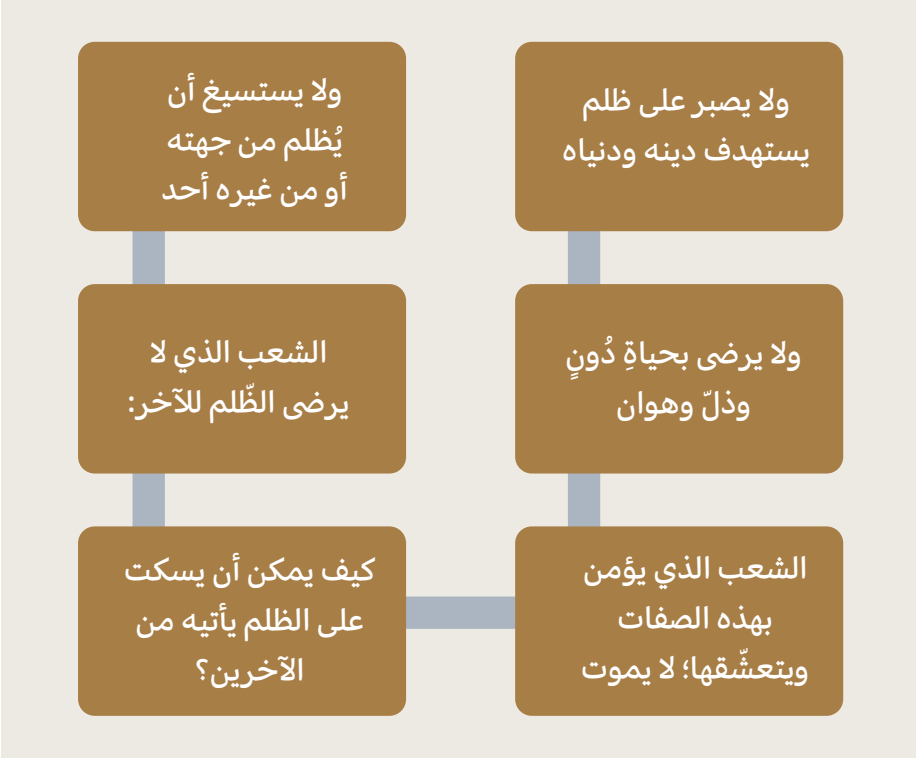

ثالثا: الواجب بحكم الشرع

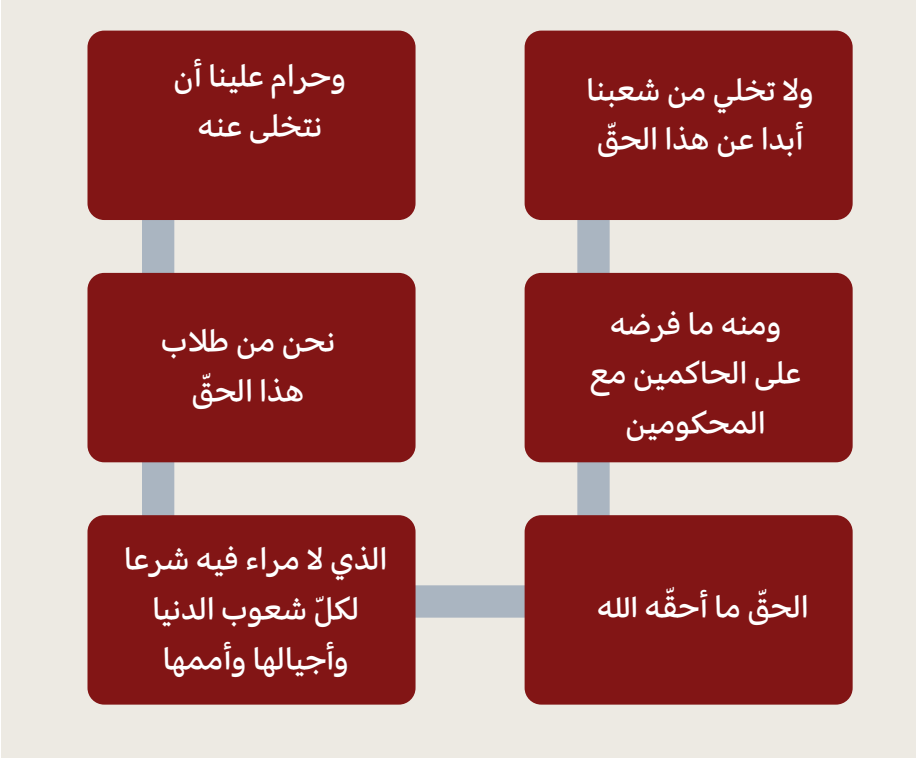

| التحليل السياسي |

هل يمكن إصلاح الطاغية حمد؟

إلى حين تحويل هذا العدد إلى الطباعة؛ لا تزال قضيّة الرّمز القيادي الأستاذ حسن مشيمع، تثير القلق لدى شعب البحرين، بعد تدهور وضعه الصّحي داخل السّجن إلى حدود خطيرة. لم يكن متوقّعا من السلطة أن تكون رحيمة، رغم تحوّل الموضوع إلى شأن إنساني في الصميم، خصوصا بعد المعلومات التي تحدّثت عن عدم قدرة الأستاذ على تحريك نفسه، وتعسّر القيام بمفرده من مكانه وفراشه. فمن حيث التوصيف الصّحي الحالي للأستاذ؛ فإنّه يمثل وضعا استثنائيّا على المستوى الإنساني، ما يقتضي تعاملا خاصّا. إلا أنّ طبيعة التوحّش المتجذّرة في السّلطة لا تسمح بمثل ذلك، وتحديدا بالنسبة للطّاغية حمد الذي سيظلّ يرى في الأستاذ على أنّه الصّوت الهادر الذي فضح أكاذيبه وأعاد - مع إخوانه - البوصلة إلى الاتجاه الصحيح في النضال الحقيقيّ، خصوصا بعد الانقلاب الدستوري عام 2002 وما بعده.

في كلّ الأحوال، وبالنظر إلى مشهد الأزمات المتلاطمة التي تحلّ على شعبنا في البحرين، من كلّ الجهات وفي كلّ الملفات؛ فإنّ السّؤال الذي يحتاج إلى إجابةٍ دقيقة وحاسمة، هو: لماذا يُمعن الطّاغية في عداوته للشّعب ورموزه؟ ما الذي يدفعه لإنزال كلّ هذه الأهوال على المواطنين، رغم أنّهم لا يريدون أكثر من إنهاء ظلامتهم، والكفّ عن اضطّهادهم وتهديد وجودهم؟

في الحقيقة، وكما يتبيّن من بعض المواد المنشورة في هذا العدد؛ فإنّ هذا العداء الوحشيّ ليس جديدا على آل خليفة، وقد يكون الطّاغية حمد هو الوريث الكامل لكلّ الحقب المظلمة التي سوّد بها أجداده حياة البحارنة منذ احتلالهم البلاد عام 1783م. ولذلك، فإنّ السّؤال المذكور ليس جديدا، أو بالأحرى فإنّ إعادة طرحه اليوم ينبئ عن تركيبةٍ صلبة من العداوة، والانتقام، وشدّة التوحّش، وبما يوضّح السّبب الذي جعل البحارنة - على مدى العقود والسنين - يخوضون سلسلة غير منقطعة من الثورات والمواجهات، التي تعدّدت أشكالها بين العرائض والاعتصامات والاحتجاجات الثوريّة، وكذلك محاولات الانقلاب غير المكتملة. وعلى الأرجح، فإنّ ذلك سيبقى قائما، طالما أنّ الجريمة المنظّمة مستمرّة، وطالما أنّ المواطنين لن يُخمدوا غضبهم، ولن يرضوا بالعبوديّة. ولا ينبغي النّظر إلى هذا القرار على أنه ترف في الخيار، فليس أمام المواطنين إلا طريق المواجهة لإنقاذ أنفسهم وثقافتهم ودينهم من خطر الإبادة، كما حصل لأقوام آخرين في التاريخ.

تسيطر على طاغية البحرين أربعة أمراض متشابكة: جنون العظمة، وشهوة السّلطة، وكراهية الشّعب، والارتهان بالمستعمرين الكبار. كلّها تصوغ أفعاله وأقواله، وتُظهره مجرما مغرورا، و"ملكا كذّابا"، كما قال أحد المعارضين ذات يوم. لذلك، فإنّ إصلاح الحال مع هذا الطّاغية لا يكون سهلا عبر تغيير السّياسات، أو تصحيح المسارات، بل لا سبيل للخلاص إلا باقتلاع الشّر من أصله وأساسه، أي باعتماد النهج المعكوس. فإذا كان الطّاغية يخطّط لإسقاط الشّعب ومحوه، فلا يردعه إلا إسقاطه والتخلّص منه. ومنْ يطرح وسائل أخرى في العلاج؛ فإنّ عليه أن يجيب على سؤال واضح ومباشر: هل يمكن علاج طاغية مبتلى بالأمراض الأربعة مجتمعةً؟ لو كان مريضا بجنون العظمة أو بشهوة السّلطة فقط لكان الاحتجاج التقليدي، وجرعاتٌ من العرائض والاعتصامات كفيلا بعلاج أمره، ولو بعد حين، لكن أن يُضاف إليهما كُره الشّعب الأصيل، والتعلّق المطلق بكلّ ما هو دخيل وأجنبيّ ومستكبر؛ فاحتمال العلاج معه يكون "إذا حجّت البقر على قرونها"، أو "حتى يلج الجمل في سمّ الخياط"، أو - بلغة شعبيّة وأوضح - "في المشمش"!



شعار العام الثوريّ 2026

ثباتٌ وعنفوانٌ

أعلن ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، مساء الخميس 1 يناير/ كانون الثاني 2026، في كلمته التي ألقاها ضمن فعاليّة «قادمون يا سترة- 11»، والتي أقيمت هذا العام في عدّة مناطق نصرة للرمز الأستاذ حسن مشيمع، شعار العام الثوريّ الجديد.

وقال إنّ شعار العام 2026 يُعبّر عن وجدان المرحلة وروحها، وهو «ثباتٌ وعنفوان»، أي ثباتٌ على المبادئ، وعنفوانٌ في مواجهة الظلم، من دون كلل ولا ملل، ومن دون تراجع.

14f2011.com
14fef_bahrain
@COALITION14

فبراير 14

صمود مقاومة
ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير
المجلس السياسي